مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مؤشر التوافق الوطني لعام 2023

الإصدار الثامن

ذو الحجة 1445
يونيو/حزيران 2023

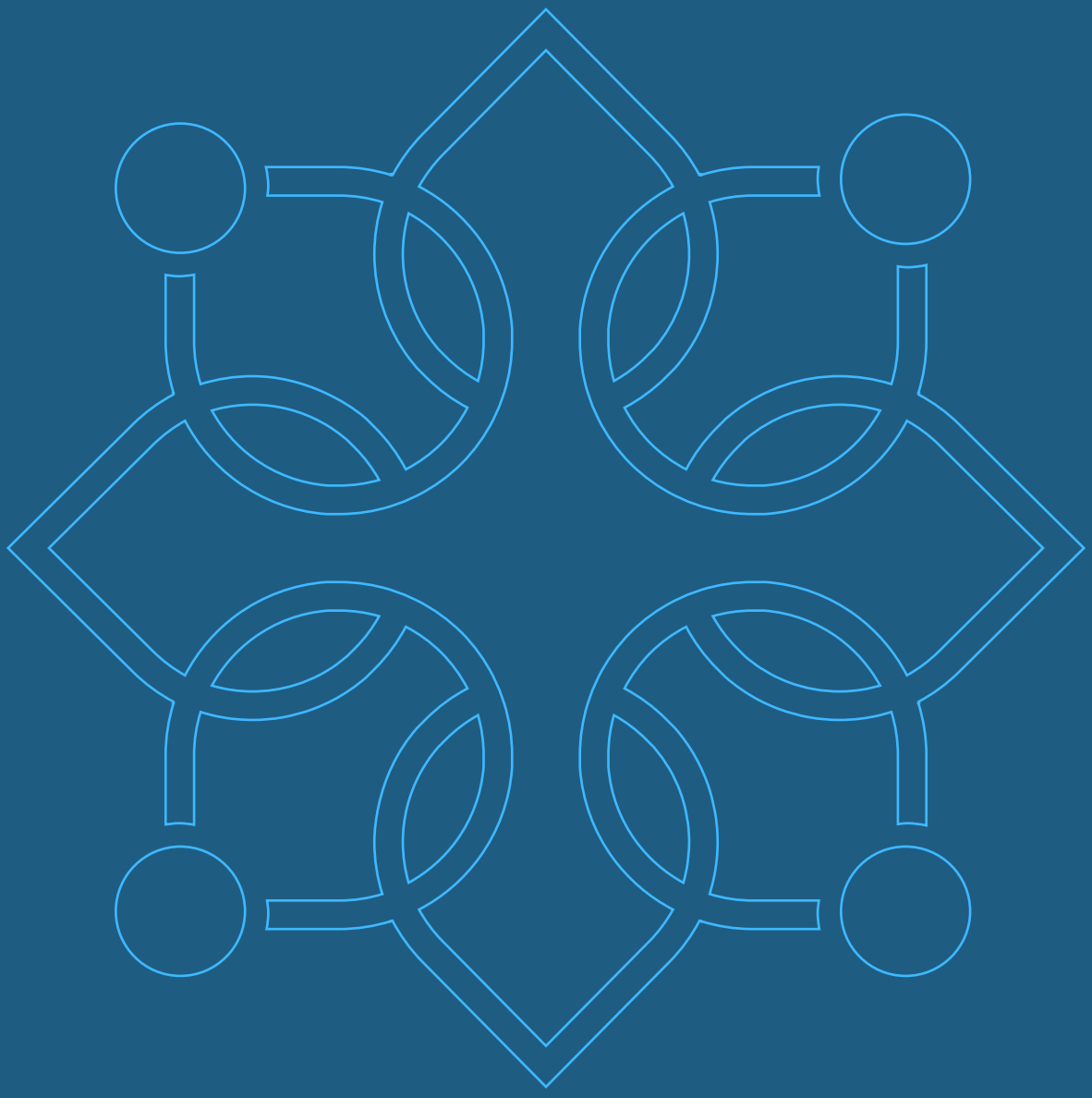

المحتويات

بين يدي مؤشر التوافق الوطني	4
الملخص	5
مقدمة	6
جديد المؤشر	7
القسم الأول: منهجية مؤشر التوافق الوطني	8
أولاً: تحديد الجهات	8
ثانياً: تحديد المواقف وتصنيفها	12
ثالثاً: تحليل المواقف	14
رابعاً: معيار التوافق وعدم التوافق	15
القسم الثاني: مؤشرات توافق قوى الثورة والمعارضة	16
أولاً: المؤشرات الكلية	16
أ- مؤشر التوافق العام	16
ب- الأحداث الأكثر توافقاً	18
ج- الأحداث الأكثر صمتاً	19
د- الأحداث المتخالف عليها	20
ثالثاً: مؤشرات التوافق التخصصية	20
أ- مؤشر توافق القوى السياسية	20
ب- مؤشر توافق القوى العسكرية	23
ج- مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي	24
د- مؤشر توافق الاتحادات والنقابات السورية	26
هـ- مؤشر توافق مراكز الضغط السورية	27

ج- مؤشر توافق الهيئات والمنظمات الإنسانية	29
د- مقارنة بين المؤشرات الفرعية	30
القسم الثالث: تطور أبرز مواقف القوى المرصودة في مؤشرات التوافق	31
أولاً: التطبيع مع نظام الأسد	31
ثانياً: الملف الحقوقي والملاحقات الدولية بحق الأسد	32
ثالثاً: ملف اللاجئين السوريين وأوضاعهم في الدول المستضيفة	33
الخاتمة	34
الملحق الأول: قائمة القوى المرصودة المضافة في هذا الإصدار من مؤشر التوافق لتحقيقها معاييره	35
الملحق الثاني: قائمة القوى المرصودة التي لم تدخل في مؤشر التوافق لعدم تحقيقها معاييره	36

بين يدي مؤشر التوافق الوطني:

إذا كان الاختلاف في مواقف القوى المهتمة بالشأن العام تجاه الأحداث السياسية أمراً طبيعياً، تفرضه طبيعة الحياة السياسية واختلاف التوجهات والآراء والأيديولوجيات، بل يُعدّ صفة إيجابية تشير إلى التعددية ومناخ الحرية بعيداً عن الرأي الواحد الذي طالما اقترن بالأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية؛ فإن قضية اختلاف قوى الثورة والمعارضة السورية عادة ما يتم الحديث عنها في سياق سلبي بحجة أن هذه القوى ليست قادرة على توحيد مواقفها كأحد الشروط الرئيسة لتشكّل بديلاً عن نظام الأسد.
لقد شكّل هذا الأمر انطباعاً عاماً بأن هذه القوى قلّما تجتمع على رأي أو موقف، خصوصاً في ظل تعثّرها المتواصل في إيجاد مرجعية -موضوعية كانت أو هيكلية- تتوافق عليها وتلتزم بها

بناءً على ذلك، وبهدف معرفة مَواطن توافُق قوى الثورة والمعارضة واختلافها، وانسجاماً مع رسالة مركز الحوار السوري في «السعي لبناء التوافق تجاه الاستحقاقات الوطنية»؛ أطلق المركز «مؤشر التوافق الوطني»، الذي يُعد مؤشراً رقمياً يقوم على الرصد والتحليل لعيّنة من المواقف السياسية المعلنة لعدد من قوى الثورة والمعارضة القائمة في الساحة السورية تجاه أبرز الأحداث والمواقف – من دون تقييمها موضوعياً- وذلك خلال سنة «مؤشر سنويّ».

يهدف المؤشر إلى قياس درجة التوافق في المواقف بين أبرز قوى الثورة والمعارضة السورية تجاه جملة من القضايا والأمور المهمة، وذلك في الفترة المحددة (سنة كاملة)؛ بما يعطي الباحثين والمهتمين بالشأن السوري مؤشرات واضحة وحقيقية عن مواقف هذه القوى واتجاهاتها السياسية.
نودّ الإشارة إلى أنه ليس من أهداف المؤشر الدفع باتجاه التوافق في كل المواقف؛ فالاختلاف أمر طبيعي لا يمكن تجاوزه، ولكن في سياقٍ كالسياق السوري يكون من الأهمية بمكان السعي للتوافق في القضايا ذات البُعد الوطني، التي تمثل أهدافاً مشتركة لكل السوريين، مثل: تحقيق الانتقال السياسي، ووصول المساعدات لكل السوريين المحتاجين، والعدالة الانتقالية.. إلخ.

بعد الإصدارات السبعة من هذا المؤشر التي غطّت أعوام 2018 و2019 و2020، 2021، 2022 يأتي هذا الإصدار الثامن ليغطي عيّنة من الأحداث المرتبطة بالشأن السوري عام 2023[1].

مؤشر التوافق الوطني

الحوار
مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مركز الحوار السوري
وحدة التوافق والهوية المشتركة

[1] نود التنويه أن المؤشر في إصداراته الأربع الأولى كان نصف سنوي، ثم اعتباراً من عام 2020 أصبح سنوياً.

الملخص

تضمّن مؤشر التوافق الوطني في قسمه الأول منهجية مؤشر التوافق؛ التي تشرح مراحله بدءاً من تحديد الجهات المرصودة البالغ عددها 56 جهة مقسمة بين: قوى عسكرية، وقوى سياسية، وهيئات شعبية ذات نشاط سياسي، واتحادات ونقابات سورية، و»مراكز ضغط» سورية عاملة في الولايات المتحدة وبريطانيا. مروراً بآلية تحديد المواقف السياسية التي سُحبت كعيّنة وبلغت /13/ ملفاً يضم /18/ حدثاً، إلى جانب توضيح منهجية الرصد وتصنيف المواقف، وكيفية تحويلها إلى شكل رقميّ قابل للقياس، وصولاً إلى وضع قواعد تحليل مواقف القوى، وانتهاءً بتحديد معيار «التوافق» و»عدم التوافق».

تناولنا في القسم الثاني مؤشرات التوافق الكلية والتخصصية؛ فأما مؤشر التوافق الكليّ فقد وصلت فيه نسبة الصمت إلى 60%، فيما كانت نسبة التوافق 39%، ونسبة التخالف 1% فقط، كما ظهر في المؤشر وجود أحداث حازت على نسب عالية من التوافق كان في مقدمتها: رفض مسار التطبيع العربي مع بشار الأسد وإعادته إلى الجامعة العربية (72%)، وتأييد الاحتجاجات الشعبية في محافظة السويداء (64%)، ورفض التصعيد العسكري من قبل قوات الأسد وروسيا على سوريا وكذلك العدوان «الإسرائيلي» على غزة (55%) لكل منهما. وانحصر التخالُف تجاه حدث واحد، وهو: استهداف الكلية الحربية في حمص؛ فقد اتهمت جميع قوى الثورة والمعارضة نظام الأسد وإيران بتدبير الهجوم لتحشيد حاضنة النظام في ظل ظهور مؤشرات تململ داخلها تجاهه، باستثناء جهة واحدة أدانته ورأته وسيلة لدفع سوريا نحو الحل العسكري.

وأما في المؤشرات التخصصية فقد حظي تأييد الحراك الشعبي في محافظة السويداء على أعلى نسبة توافق بين القوى السياسية (78%)، ولكن بالنسبة إلى القوى العسكرية كان الموقف الغالب لها هو الصمت. في حين أن القوى الشعبية ذات النشاط السياسي كانت أعلى نسبة توافق بينها هي: رفض التطبيع مع نظام الأسد، وهو ما يتوافق مع وضع مراكز الضغط السورية التي ركزت إلى جانب ذلك على الملف الحقوقي. كذلك برزت توافقات كاملة بين الاتحادات والنقابات تجاه الأحداث المرصودة بسبب اعتمادها على البيانات المشتركة. وأما الهيئات والمنظمات الإنسانية فاقتصر تصريحها على الملفات الإنسانية، مثل إدانة كل من حملة التصعيد العسكرية ضد شمال غرب سوريا والحرب «الإسرائيلية» على غزة.

تضمن القسم الثالث مقارنة بين نتائج المؤشر السابقة مع نتائج هذا الإصدار تجاه كل من: التطبيع مع نظام الأسد، والملف الحقوقي، والانتهاكات ضد اللاجئين السوريين؛ فأظهرت المقارنة ارتفاعاً ملحوظاً في نسب التوافق حول رفض مسار التطبيع، ورفض الانتهاكات المرتكبة بحق اللاجئين السوريين، فيما برز تراجع طفيف تجاه الاهتمام بالملف الحقوقي مقارنة بإصدار عام 2022.

المقدمة

في بداية عام 2023 عاد الملف السوري إلى واجهة الأحداث على الأقل إقليمياً، ومن البوابة الإنسانية؛ وذلك بعد أن ضرب زلزالٌ مدمرٌ شمال سوريا وجنوب تركيا، وما أعقبه من نشاط غير مسبوق لبعض الدول العربية بهدف التطبيع مع نظام الأسد، وإعادة تعويمه؛ توجّ بدعوة الأسد ليشغل مقعد سوريا في قمة جامعة الدول العربية المنعقدة في جدة؛ إلا أنه مع نهاية العام تراجع التركيز على الملف السوري بسبب التطورات التي طرأت في المنطقة عقب عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

على المستوى الداخلي طرأت عدة أحداث مهمة، كان أبرزها: الحراك الشعبي الذي شهدته مناطق السويداء، وتنوعت شعاراته بين المطالبة بتحسين الواقع المعيشي والأمني، وبين الدعوة إلى الحرية والكرامة ووحدة الشعب السوري لتتطور لاحقاً للمطالبة بإسقاط النظام والبدء بعملية تغيير سياسي انطلاقاً من قرار مجلس الأمن 2254. إلى جانب التصعيد العسكري من قبل قوات الأسد وروسيا على إدلب وريف حلب الغربي عقب القصف الذي تعرضت له الكلية الحربية بحمص، فضلاً عن جريمة القتل التي وقعت في جنديرس بحق مواطنين أكراد، فيما كانت الأحداث الأبرز بخصوص اللاجئين السوريين هي: ترحيل السلطات اللبنانية لاجئين سوريين بشكل قسري إلى مناطق سيطرة نظام الأسد، وتوقيف تركيا مهاجرين من بينهم سوريون وترحيلهم إلى مناطق "درع الفرات ونبع السلام".

على الصعيد الحقوقي رفعت هولندا وكندا دعوة قضائية في محكمة العدل الدولية ضد نظام الأسد على خلفية اتهامات بالتعذيب في قضيةٍ تعد الأولى أمام أعلى محكمة عالمية، كذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً متضمناً إنشاء "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا"، فيما أصدر القضاء الفرنسي مذكرة توقيف دولية بحق بشار الأسد و3 من مسؤوليه بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية.

في ضوء هذه التطورات يأتي الإصدار الثامن من مؤشر التوافق الوطني لرصد أبرز مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه قائمة أحداث متعلقة بالملف السوري، ليوضح نِسب التوافق والتخالف تجاهها.

تقوم منهجية المؤشر على تحليل مضمون البيانات والمواقف المعلنة للقوى المرصودة، وتحويل هذه المواقف إلى قيم رقمية من /6/ درجات، ثم بعد ذلك يتم فرز المواقف لمعرفة نسب التوافق (يُنظر: القسم الأول من المؤشر).

يتألف التقرير من /3/ أقسام رئيسة، هي:

- منهجية مؤشر التوافق الوطني: يشرح هذا القسم المنهجية التي اعتُمدت في هذا العمل؛ ابتداءً بتحديد الجهات المرصودة، مروراً بتحديد الأحداث السياسية المرصودة الداخلة في المؤشر، وكيفية تحليل المواقف وتحويلها إلى شكل رقمي قابل للقياس، وصولاً إلى تحديد معيار "التوافق" و"عدم التوافق".

- استعراض المؤشرات الكلية التي تتضمن مؤشر التوافق العام والأحداث الأكثر توافقاً وتخالفاً وصمتاً، إلى جانب المؤشرات التخصصية، وتشمل مؤشرات توافق كل من: القوى السياسية، والعسكرية، والهيئات الشعبية التي لها نشاط سياسي، والاتحادات والنقابات السورية، إضافة إلى مؤشر مراكز الضغط السورية، ومؤشر توافق الهيئات والمنظمات الإنسانية.

- مقارنة بين نسب التوافق تجاه مجموعة من الأحداث التالية: التطبيع مع نظام الأسد، والملف الحقوقي، وملف اللاجئين السوريين؛ للتعرّف على تطور مواقف القوى المرصودة خلال السنوات الأربع الأخيرة.

جديد المؤشر

يتمثل جديد الإصدار الثامن مؤشر التوافق الوطني بما يلي:

1. اختيار الأحداث المرصودة والاعتماد على أسلوب العيّنة؛ فقد أخذنا 18 حدثاً مثّلت عيّنة عن مجمل الأحداث التي رصدها فريق العمل، وهي: 40؛ راعينا فيها أن تكون ممثلة لمختلف المواقف والمواضيع الداخلية والخارجية، ودمجنا بعض الأحداث ضمن 4 ملفات كـ «الملف الحقوقي والإنساني ومسار التطبيع العربي، ومساعي إجهاضه»، بالشكل الذي يغطي كامل الأحداث التي شهدتها سوريا، والأحداث الخارجية المرتبطة/المؤثرة في الملف السوري.

2. أضفنا في هذا الإصدار تصنيفاً جديداً للقوى تحت اسم «مراكز الضغط السورية»، ويُقصد بها تلك القوى العاملة خارج سوريا، تحديداً في الولايات المتحدة وبريطانيا، ويتركز نشاطها في «جهود المناصرة وتحفيز الرأي العام والمسؤولين الأمريكيين والبريطانيين لاتخاذ إجراءات داعمة للسوريين»، وذلك من أجل قياس مدى تفاعل ونشاط هذه القوى مع القضايا الداخلية والخارجية ونسبة توافقها تجاه القضايا المرصودة.

القسم الأول: منهجية مؤشر التوافق الوطني

اعتمدت منهجية مؤشر التوافق الوطني على أربعة عناصر، هي: تحديد الجهات، وتحديد المواقف وتصنيفها، وتحليل المواقف، ومعيار التوافق وعدم التوافق (الرسم التوضيحي رقم 1).

رسم توضيحي رقم (1) يبين مراحل بناء منهجية مؤشر التوافق الوطني

أولاً: تحديد الجهات:

نقصد بها: مجموعة المعايير التي اتبعها فريق العمل في تحديد الجهات التي ستُرصد مواقفها، وتتلخص هذه المعايير فيما يلي:

1-تنتمي -بشكل عام- لقوى الثورة والمعارضة السورية.

2-لها معرّفات رسمية[2].

3-تمارس نشاطاً سياسياً بصورة أو بأخرى يعبّر عن "فاعليتها وتأثيرها" سياسياً وعسكرياً في الشأن العام، وقد اعتمدنا معياراً لقياس هذا النشاط يتمثل في إصدار الجهة بياناً سياسياً واحداً على الأقل خلال فترة الرصد التي امتدت خلال سنة 2023، سواءٌ تعلّق هذا البيان بالأحداث المرصودة أم لا[3].

وقد طُبقت هذه المعايير على عدد من الجهات السياسية والعسكرية والهيئات الشعبية الثورية والإنسانية والقوى السورية في أمريكا وبريطانيا، وبلغ عددها /62/ واستُبعد /6/ منها لعدم مطابقتها المعايير (يمكن مراجعة الجهات المرصودة المستبعدة في الملحق رقم /1/)[4]، وبقي /56/؛ ثلاثة منها تمثل المنظمات الإنسانية الإغاثية اعتمدت في هذا المؤشر (الجدول رقم 1).

---

[2] هذا المعيار شرط ضروري للتعرف على مواقف الجهة، ونود الإشارة هنا إلى اعتماد الرصد على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المرصودة عبر المعرّفات الرسمية الخاصة بها، أو تصريحات السياسيين من الصفوف الأولى الذين عرّفوا أنفسهم على وسائل الإعلام بصفتهم الرسمية أو الحزبية، وتم مشاركتها على ذلك المعرّف الرسمي، في حين لم تُؤخذ مقالات الرأي المنشورة على المواقع الرسمية أو على مواقع إعلامية أخرى كونها لا تعبّر بالضرورة عن موقف رسمي للجهة التي ينتمي إليها.

[3] اعتمد المؤشر هذا المعيار «صدور البيانات السياسية» لأنه قابل للرصد والقياس.

[4] بُني الرصد الحالي للجهات في هذا المؤشر بناء على ما انتهى إليه الإصدار السابق؛ إذ كان وصل عدد الجهات الكلي الذي تم رصده – باستثناء التحالفات المدنية - /51/ جهة، وبعد تطبيق المعايير المذكورة آنفاً اقتصر المؤشر على /47/ جهة انطبقت عليها المعايير.

قُسمت الجهات المرصودة إلى[5] :

- القوى السياسية: هي الجهات والقوى ذات الهيكلية الواضحة، وما في حكمها، وقد بلغ عددها /22/ في هذا الإصدار[6].

- القوى العسكرية: هي التجمعات العسكرية التي لها اهتمام بتتبّع الحدث السياسي، أو التي لها مشاركة في أحد مسارات التفاوض، وهي ممثلة بجهتَين فقط في هذا الإصدار.

- الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي: هي القوى السياسية الناشئة، ويغلب عليها الطابع المحلي، وتُصدر بعض المواقف والتصريحات السياسية، وما في حكمها، ووصلت إلى /14/ جهة.

- النقابات والاتحادات: هي الكيانات والاتحادات المهنية والطلابية والنقابية التي نشأت خارج مناطق سيطرة نظام الأسد ووصل عددها \9\ جهات.

- هيئات ومنظمات إنسانية: هي الهيئات والجمعيات والمنظمات التي تعمل في مناطق شمال غرب سوريا، وتقدم المساعدة الإنسانية والإغاثية بمختلف أشكالها للمدنيين وغيرهم من المتضررين[7].

- مراكز ضغط سورية: مجموعات ومؤسسات تعمل على تمثيل شريحة من السوريين في الولايات المتحدة وبريطانيا، وتهدف إلى الحفاظ على الملف السوري ضمن أجندة تلك الدول والتأثير ما أمكن في سياساتها.

5نود الإشارة إلى أن التقسيم أعلاه هو تقسيم كمّيّ لتسهيل قراءة مواقف الجهات، ولا يُقصد به أي معيار تقييمي للجهات والقوى.

6أُدرج المجلس الإسلامي السوري الذي يُعد من الجهات الاعتبارية مع الجهات السياسية تجاوزاً بالنظر الى تخصص المجلس العُلمائي المعروف؛ وذلك لاهتمامه بالحدث السياسي بشكل واضح وإصداره البيانات بشكل دوري.

7أُدرجت رابطة الشبكات السورية ضمن "الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي" رغم أنها تدخل في منظمات المجتمع المدني؛ كونها الشبكة الأكبر التي تضم غالبية منظمات المجتمع المدني السورية، ولصعوبة وضعها في تصنيف منفرد وحدها.

الجهات التي اعتمدها المؤشر

القوى السياسية

المجلس الوطني الكردي

هيئة التنسيق الوطنية

رابطة المستقلين الكرد السوريين

الحركة الوطنية الثورية

هيئات شعبية لها نشاط سياسي

اتحادات ونقابات سورية

قوى عسكرية[1]

وزارة الدفاع

هيئات اعتبارية

هيئات ومنظمات إنسانية

الجدول رقم (1) يبين الجهات المعتمدة في الإصدار الحالي لمؤشر التوافق الوطني

مقارنة مع الإصدارات السبعة السابقة يمكن وضع الملحوظات التالية على أعداد الجهات المدرجة في هذا الإصدار:

1- ثمّة تقارُب في أعداد القوى السياسية التقليدية (الأحزاب والتيارات) النشطة على مدى السنوات الماضية، التي تراوحت بين /25-14/ في إصدارات المؤشر السبعة السابقة؛ غير أنها زادت في هذا الإصدار جهتين، واستُبدلت أخرى نتيجة توقُّف نشاطها (الرسم البياني رقم 1).

2- ظهور هيئات شعبية ذات نشاط سياسي في الآونة الأخيرة؛ وصل في الإصدار الرابع إلى /3/ قوى، ثم ارتفع في الإصدار الخامس إلى /9/، وتراجع في الإصدار السادس إلى /8/ قوى؛ وزاد في هذا السابع ليصبح /12/، أما في هذا الإصدار فقد بلغ \14\ جهة، مع الإشارة إلى أن سبب الزيادة هو ظهور قوى ناشئة أظهرت مواقف سياسية في أكثر من مناسبة، مما يعني أنها رغم حداثة تشكيلها فهي مهتمة بإبداء موقف لها.

3- نشهد شبه ثبات في عدد القوى العسكرية في آخر خمسة إصدارات للمؤشر بما فيها هذا الإصدار، وهي بشكل متوسط /2 - 3/ جهات، بعد أن كانت في الإصدارين الأول والثاني /12/ و/8/ على التوالي؛ مما يشير إلى أن التعاطي السياسي على مستوى هذه الجهات اقتصر على «الهيئات القيادية» بعد أن كان على مستوى الفصائل[8].

4- إضافة 4 كيانات تمثل جاليات سورية فاعلة في الدول الغربية، ثلاثة منها تمثل شريحة واسعة من الجالية السورية في أمريكا، وواحدة تمثل شريحة من الجالية السورية في بريطانيا.

5- بالنسبة إلى الهيئات والشبكات الإنسانية أضيفت جهتان لتصبح إجمالي الجهات المرصودة \3\، بما يعطي نتائج أوضح حول مدى توافق هذه الهيئات تجاه الملفات الإنسانية.

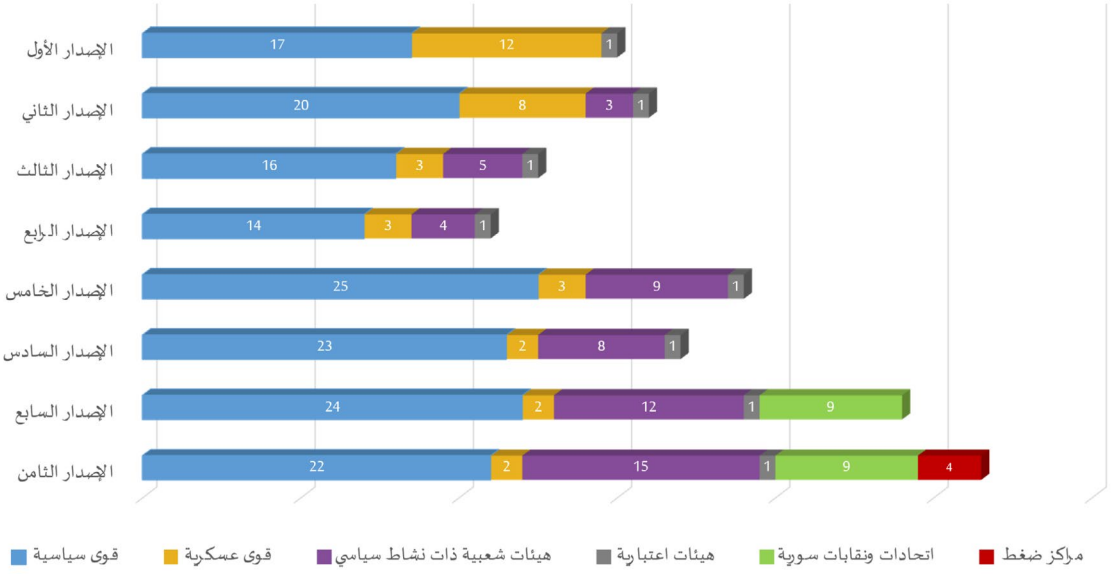

الرسم البياني رقم (1) يقارن بين أعداد القوى المعتمدة في الإصدارات الثمانية لمؤشر التوافق الوطني

8 يُنظر: الائتلاف و70 فصيلا عسكريا يعلنون رفض مقترحات دي مستورا، عربي 21، 2/10/2015، شوهد في: 20/5/2021.
يُنظر: عشرات الفصائل العسكرية في سوريا ترفض دعوة دي مستورا لحوار جنيف، شبكة شام، 13/5/2015، شوهد في 20/5/2021.

ثانياً: تحديد المواقف وتصنيفها:

بعد تحديد الجهات تم الانتقال إلى الخطوة الثانية، وهي تحديد المواقف السياسية التي سيُقاس توافق القوى تجاهها؛ إذ رصدَ فريق العمل بداية جميع المواقف السياسية المتعلقة بالقضية السورية، فوصلت إلى /40/ حدثاً، واخترنا بعد ذلك عيّنة تمثيلية عن هذه الأحداث بلغت /18/ حدثاً، أدرجت في /9/ مواقف، وقد راعينا في العيّنة عدة معايير، هي:

1- التنوّع: أن تكون الأحداث الداخلة في العيّنة شاملة لعدة مواضيع؛ كالتطورات السياسية، والأوضاع الداخلية، والتطورات الإنسانية، والحقوقية ... إلخ.
2- الأهمية: شمول العيّنة للأحداث المهمة التي كان لها تأثير ما في القضية السورية.
3- الشمول[9]**:** تم اختيار حدثَين متشابهَين من أجل معرفة مواقف القوى تجاه قضية معينة؛ بحيث يتم سحب موقف الجهة الصريح ولو كان في حدث واحد على الموقف كاملاً[10]. على سبيل المثال: إذا أدانت الجهة التطبيع العربي مع نظام الأسد، وسكتت تجاه عودة الأسد إلى الجامعة العربية يتم اعتماد موقفها الصريح بالإدانة تجاه التطبيع بصورة كاملة.

شملت العيّنة الأحداث التالية:

1- مسار التطبيع العربي مع الأسد:
- التطبيع السعودي - العربي مع بشار الأسد [11].
- منح بشار الأسد مقعد سوريا في اجتماع قمة الجامعة العربية المنعقد في جدة [12].

2- مساعي إجهاض التطبيع العربي مع الأسد:
- الحراك الأمريكي ضد الأسد والتصويت ضد رفع العقوبات [13].
- الحراك الأوروبي ضد التطبيع وفرض عقوبات إضافية [14].

3- تصعيد عسكري بين العشائر العربية و»قسد» في شرق سوريا [15].
4- انتهاكات «قسد» بحق السكان (تجنيد، واعتقالات، وفرض عقد اجتماعي) [16].
5- احتجاجات حاشدة في السويداء تطالب بإسقاط الأسد وتغيير سياسي [17].

---

9 السبب الرئيس لتطبيق هذه القاعدة هو: ملاحظة فريق العمل أنه في الأعداد السابقة من مؤشر التوافق الوطني كانت غالبية الجهات تلتزم الصمت تجاه حدث ما إذا كان لها مواقع واضحة وصريحة تجاه أشباهه. مع ذلك قد يعترض البعض ويرى أنه لا يمكن سحب موقف سياسي معين على موقف شبيه له في حال صمت الجهة؛ لأن الصمت في الحالة الثانية قد يكون مقصوداً، وهو موقف بحد ذاته. نعتقد أن هذا الأمر صائب في حال كان الموقف طارئاً، أما إذا كان هنالك اضطراد فيه بحيث إن الجهة تؤكد عليه كل فترة فهنا يمكن سحبه وتعميمه.

10 هذه القاعدة تُطبق في حال وجود حدث مصرح تجاهه وآخر مسكوت عنه، أما إذا كان موقف الجهة تجاه الحدثين هو الصمت، أو كان الموقف مصرحاً عنه في الحالتين مع وجود تعارض بينهما فلا تُطبق هذه القاعدة؛ حيث يبقى الصمت هو موقف الجهة في الحالة الأولى، والامتناع عن تطبيق القاعدة في الحالة الثانية.

11 تبادل وزراء خارجية السعودية ونظام الأسد الزيارات في إطار التطبيع الذي تقوده الرياض على المستوى العربي. يُنظر:
وزير الخارجية السعودي يصل دمشق في أول زيارة منذ 2011، شبكة الجزيرة، 18/4/2023، شوهد في: 26/2/2024.

12 قررت جامعة الدول العربية استئناف مشاركة وفود حكومة نظام الأسد في اجتماعاتها بعد أكثر من 11 عاماً على تعليق أنشطة دمشق. يُنظر:
وزراء الخارجية العرب يتفقون على عودة سورية إلى الجامعة العربية، العربي الجديد، 7/5/2023، شوهد في: 26/2/2024.

13 قدّم مشرّعون أمريكيون مشروع قانون يناهض تطبيع العلاقات مع نظام الأسد، ويمنع مشروع القانون الحكومة الاتحادية الأمريكية من الاعتراف بأية حكومة سورية بقيادة الأسد. يُنظر:
مشروع قانون أمريكي يمنع الحكومة الاتحادية من تطبيع العلاقات مع سوريا، فرنس 24، 12/5/2023، شوهد في: 26/2/2024.

14 أكّد الاتحاد الأوروبي أنه سيواصل معارضة التطبيع مع نظام الأسد ما لم ينخرط بشكل هادف في حل سياسي للصراع بما يتماشى مع القرار الأممي 2254. يُنظر:
الاتحاد الأوروبي: لا تطبيع مع النظام السوري دون حل سياسي، وكالة الأناضول، 16/3/2023، شوهد في: 26/2/2024.

15 أعلن شيخ قبيلة العكيدات في سوريا إبراهيم الهفل إطلاق معركة في بلدة ذيبان بريف دير الزور الشرقي ضد قوات سوريا الديمقراطية "قسد" المدعومة من الولايات المتحدة. يُنظر:
"نفير عام".. العشائر تُطلق معركة جديدة ضد "قسد" في دير الزور بسوريا، 25/9/2023، شوهد في: 26/2/2024.

16 شهدت مناطق سيطرة "قسد" خلال عام 2023 جملة من الانتهاكات بحق المدنيين تمثلت بعمليات اعتقال ودهم وتجنيد للأطفال وتضييق على السكان بهدف مغادرة مناطقهم، ومؤخراً أصدرت عقداً اجتماعياً لاقى رفضاً شعبياً واسعاً. يُنظر:
مصطفى محمد، "قسد"تؤسس للانفصال عن سوريا:عقد سياسي واجتماعي جديد للإدارة الكردية، موقع المدن، 14/12/2023، شوهد في: 26/2/2024.

17 انطلقت احتجاجات شعبية في محافظة السويداء رفضاً للواقع الخدمي خلال عام 2023، ما لبث أن ارتفع سقف مطالب المحتجين لتطال الأسد ومنظومته والمطالبة بإسقاطه والمضي نحو حل سياسي وفق قرار 2254. يُنظر:
احتجاجات السويداء مستمرة.. والمتظاهرون يزيلون صور بشار الأسد، نداء بوست، 19/2/2024، شوهد في: 26/2/2024.

6- هجوم على الكلية الحربية بحمص، واتهامات بوقوف نظام الأسد خلفها [18].
7- حملة قصف جوي وصاروخي تستهدف مناطق الشمال السوري [19].
8- جريمة قتل في جنديرس بريف عفرين بحق مواطنين أكراد [20].
9- تطورات الملف الحقوقي السوري، وتشمل:
- **دعوى قضائية من هولندا وكندا ضد الأسد في محكمة العدل الدولية [21].**
- **الأمم المتحدة تتبنى قرار إنشاء مؤسسة مستقلة تُعنى بالمفقودين والمختفين قسرياً في سوريا [22].**
- **مذكرة توقيف فرنسية بحق بشار الأسد وكبار قادته [23].**

10- تطورات الملف الإنساني، وتشمل:
- **تأخر استجابة الأمم المتحدة لحادثة الزلزال المدمر تجاه المناطق المحررة [24].**
- **تفاقم مشكلة مرضى السرطان في شمال غرب سوريا بسبب ضعف الدعم والإهمال الدولي [25].**

11- العدوان «الإسرائيلي» على غزة ودعم حق الفلسطينيين [26].
12- الانتهاكات اللبنانية بحق السوريين، وتكرار عمليات الترحيل القسري [27].
13- الحملة التركية ضد المهاجرين، بما فيهم السوريون [28].

---

[18] **قُتل العشرات من خريجي الكلية الحربية في حمص مع جزء من عائلاتهم خلال استهداف «مجهول» قالت النظام وروسيا: إن مصدره طائرات مسيرة، فيها اتهمت قوى المعارضة نظام الأسد وإيران بالوقوف خلف العملية لخلط الأوراق. يُنظر:**
محمد كركص، أكثر من 100 قتيل بهجوم طائرات مسيّرة استهدف حفل تخرّج للكلية الحربية للنظام السوري في حمص، العربي الجديد، 2023/10/5، شوهد في: 2024/2/26.

[19] **تعرضت مناطق الشمال السوري، خاصة ريف إدلب ومناطق جبل الزاوية خلال عام 2023 لقصف جوي ومدفعي كثيف أسفر عن مقتل وإصابة العشرات في تصعيد. يُنظر:**
في الساعات الأخيرة من 2023...قتلى وجرحى بهجمات إرهابية لنظام الأسد على مدينة إدلب، الدفاع المدني، 2023/12/30، شوهد في: 2024/2/26.

[20] شهدت مدينة جنديرس التابعة لمنطقة "عفرين" بريف حلب الشمالي يوم ٢٠ مارس/آذار جريمة قتل راح ضحيتها ٤ مدنيين من الأكراد إثر احتفالهم بعيد "النوروز". يُنظر: مثقفون ونشطاء يصدرون بيانا حول «جريمة جنديرس»، شبكة بلدي، ٢٠٢٣/٣/٢٣، شوهد في: ٢٠٢٤/٢/٢٦.

[21] رفعت هولندا وكندا قضية ضد سوريا لدى محكمة العدل الدولية بشأن مزاعم التعذيب، وتتضمن لائحة الاتهامات ضد الحكومة السورية ارتكاب «انتهاكات لا حصر لها للقانون الدولي» منذ اندلاع «الحرب الأهلية» في البلاد في عام ٢٠١١. يُنظر:
دعوى قضائية من هولندا وكندا ضد سوريا في محكمة العدل الدولية بشأن مزاعم تعذيب، بي بي سي عربي، ٢٠٢٣/٦/١٢، شوهد في: ٢٠٢٤/٢/٢٦.

[22] تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تنشئ بموجبه مؤسسة مستقلة تحت رعاية الأمم المتحدة معنية بالمفقودين والمخفيين قسرياً في سوريا.
الأمم المتحدة تتبنى قرار إنشاء مؤسسة مستقلة تعنى بالمفقودين والمخفيين قسرياً في سورية، العربي الجديد، ٢٠٢٣/٥/٣٠، شوهد في: ٢٠٢٤/٢/٢٦.

[23] أمر القضاء الفرنسي الثلاثاء بإصدار مذكرة توقيف دولية بحق بشار الأسد، بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية جراء هجمات كيميائية في صيف عام ٢٠١٣ قرب دمشق. يُنظر:
القضاء الفرنسي يصدر مذكرة توقيف بحق بشار الأسد بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية، فرانس ٢٤، ٢٠٢٣/١١/١٥، شوهد في: ٢٠٢٤/٢/٢٦.

[24] طالبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بفتح تحقيق بشأن تأخر دخول المساعدات الأممية والدولية لعدة أيام إلى مناطق الشمال السوري، رغم حادثة الزلزال العنيف الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سوريا. يُنظر:
حسن المصري، دعوة لفتح تحقيق بشأن تأخر المساعدات عن شمال سوريا عقب الزلزال، العربي ٢١، ٢٠٢٣/٢/١٥، شوهد في: ٢٠٢٤/٢/٢٦

[25] أطلق ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي حملة تحت عنوان «أنقذوا مرضى السرطان»، بهدف تسليط الضوء على معاناة المرضى في الشمال السوري. يُنظر:
ناشطون يُطلقون حملة لتسليط الضوء على معاناة مرضى السرطان في الشمال السوري، قناة حلب اليوم، ٢٠٢٣/٧/١٧، شوهد في: ٢٠٢٤/٢/٢٦.

[26] أسفرت الحرب «الإسرائيلية» على قطاع غزة عن مقتل آلاف الأشخاص بالإضافة إلى نزوح الملايين، كما خلّفت الحرب دماراً هائلاً وكارثة إنسانية غير مسبوقة. يُنظر:
صحة غزة: ارتفاع حصيلة عدوان إسرائيل إلى ٢٦ ألفا و٦٩٢ شهيدا، صحيفة يني شفق، ٢٠٢٤/٢/٢٥، شوهد في: ٢٠٢٤/٢/٢٦.

[27] كثّفت السلطات في لبنان عمليات الترحيل القسري للاجئين السوريين خلال الفترة الماضية رغم التحذيرات التي أطلقت من قبل منظمات وهيئات إنسانية حول مخاطر ذلك. يُنظر: ترحيل قسري للاجئين سوريين من لبنان إلى مناطق سيطرة النظام، عرب ٤٨، ٢٠٢٣/٤/٢١، شوهد في: ٢٠٢٤/٢/٢٦

[28] تصاعدت عمليات ترحيل اللاجئين السوريين من تركيا إلى مناطق الشمال السوري، في سياق تكثيف أنقرة حملتها ضد المهاجرين غير النظاميين في مختلف المدن التركية خلال العام الماضي. يُنظر:
هنادي الخطيب، تركيا تكثف عمليات ترحيل لاجئين سوريين إلى بلادهم، قناة الحرة، ٢٠٢٣/٥/١٨، شوهد في: ٢٠٢٤/٢/٢٦

ثالثاً: تحليل المواقف:

نقصد بها: مجموعة القواعد المتبعة لتحليل المواقف السياسية الصادرة عن الجهات المرصودة، وتتضمن ما يلي:

1- تحديد مؤشر رقميّ يعبّر عن المواقف المعلنة، بحيث يُعد:

2- يُعد عدم وجود بيان أو موقف معلن من الجهة المرصودة، وعدم الاستجابة للمراسلات الرسمية التي طلبت توضيح موقف هذه الجهة تجاه حدث ما بمثابة «الصمت» والامتناع عن التصريح؛ وهذا الأمر يختلف تماماً عن حالة وجود بيان أو تصريح واضح بالحياد.

3- إن نسبة المواقف المعلنة للجهات المستهدفة إلى أي من هذه التصنيفات السابقة أعلاه (الصمت، التأييد المعلن، التأييد الضمني.... إلخ) لا يعني أن ثمّة قاعدة عامة تنطبق عليها جميعها؛ فلكل حدث أو موقف طبيعته ومواقفه التي تكون واضحة أحياناً فيسهل تصنيفها، وأحياناً يكتنفها بعض الغموض مما يتطلب تحليلها، بحيث يمكن نسبتها إلى أي من المواقف الستة المحددة في المؤشر.

لذلك، ومن أجل تحقيق هذا الأمر ارتأينا الإشارة ضمن الحواشي لتفسير فريق العمل للمواقف الضمنية أو الغامضة بقصد إيضاح العملية أمام القارئ، دون المواقف الصريحة التي لا تتطلب ذلك [31].

4- إذا كانت الجهة المرصودة جزءاً من جسم ائتلافي يُنسب موقف الجسم الائتلافي إليها في حال لم يصدر عنها بيان خاص، على سبيل المثال: يُنسب موقف هيئة التفاوض السورية إلى هيئة التنسيق الوطنية؛ ما لم يصدر عنها بيان خاص.

---

[29] يمكن أن نجمل مواقف «الصمت» التي تتبناها الجهات والهيئات ضمن تصنيفين:
الصمت الظاهري: بمعنى أن الجهة إما أنها معتادة على تصدير مواقفها عبر مسؤولين رفيعي المستوى من خلال تصريحاتهم أو تغريداتهم أو مقابلاتهم الإعلامية.. إلخ، وهو مما استثنينا رصده لأسباب عدة ذكرنا بعضها سابقاً، وإما أن تلك الجهات تقوم بأعمال أخرى ذات دلالة على موقف معين من القضية دون إعلان ذلك الموقف، أو أن لها موقفاً مضمراً لكنها لا تريد إعلانه لأسبابها الخاصة.
الخلاصة: أنه قد يكون ثمّة موقف للجهة لكنها لأسباب مختلفة تؤثِر عدم التصريح المباشر عنه؛ وهذه الحالة رغم أنها ليست صمتاً إلا أننا آثرنا معاملتها معاملة الصمت لأن موقف الجهة غير واضح، وحتى لا نضطر إلى التحليل مع ما يكتنف ذلك من إمكانية الخطأ في نسبة موقف ما إلى الجهة المعنية، مما لا يصلح معه الأمر في حالة المؤشر الذي يُفترض بناؤه على المواقف الواضحة القطعية، وليس على المواقف الغامضة الظنية.
الصمت الحقيقي: يعني عدم اهتمام الجهة بالقضية، أو عدم وجود أي موقف منها.

[30] يفرّق فريق العمل على المؤشر بين «الصمت» و«الحياد»؛ فأما الحياد فهو «موقف إيجابي» يصدر ببيان أو تصريح ..إلخ تحدد فيه الجهة حيادها تجاه حدث ما، وأما الصمت فهو «موقف سلبي» يتضمن عدم إظهار أي موقف تجاه الحدث أو الواقعة.

[31] قد يعترض البعض على تصنيف المواقف السياسية وقراءتها من خلال أرقام محددة؛ ففي كثير من الأحيان تكون المواقف السياسية رمادية وتحمل رسائل متعددة. ومع إقرارنا بذلك فإن طبيعة المؤشر -وهدفه الأصلي- تفرض علينا القيام بهذه الخطوة، ومقاربة هذه المواقف وتحويلها إلى الموقف الرقمي الأقرب لها.
نُسبت إلى هيئة التنسيق التي تُعد جزءاً من ثلاث أجسام ائتلافية (التجمع الديمقراطي السوري وهيئة التفاوض السورية والجبهة الوطنية الديمقراطية «جود») مواقف هيئة التفاوض السورية؛ ليس لأنها الجبهة الأحدث إنما كون الجبهة الوطنية الديمقراطية -الجهة الأحدث- تضم أحزاباً وقوى مرخصة من قبل نظام الأسد، ولذا لا ينطبق عليها المعيار الأول في منهجية تحديد الجهات وهو «أن تنتمي الجبهة بشكل عام لقوى الثورة والمعارضة السورية».

5- في حال كانت الجهة المرصودة جزءاً في أكثر من جسم ائتلافي تُنسب إليها مواقف آخر جهة انتسبت إليها [32].

6- لم يأخذ المؤشر موضوع تثقيل أوزان الجهات المختلفة نظراً لتداخل تلك الأجسام وتعدد انتماءاتها؛ إلا أن المنهجية المعتمدة في اختيار الجهات المرصودة أعطت ثقلاً بشكل غير مباشر لمواقف الكيانات الائتلافية، عبر تثقيل مواقفها بنسبتها إلى الجهات النشطة المنضوية تحتها والمستهدفة بالمؤشر [33].

7- قام فريق الرصد الخاص بالمؤشر بالتواصل مع جميع الجهات المرصودة من خلال وسائل التواصل الرسمية التي تضعها على معرفاتها الرسمية، وطلب من هذه الجهات توضيح مواقفها تجاه الأحداث المرصودة؛ إلا أن التجاوب كان ضئيلاً.

رابعاً: معيار التوافق وعدم التوافق:

بعد الانتهاء من رصد المواقف وتصنيفها، وتحليلها على شكل مصفوفات رقمية حُوّلت النتيجة إلى شكل مواقف «متوافقة» و«غير متوافقة».

نقصد بالمواقف المتوافقة:

تلك المواقف المعلنة التي توافق عليها الأغلبية؛ سواءٌ بشكل صريح أو ضمني، وسواءٌ إيجاباً أو سلباً، بينما تُعد المواقف المخالفة لتوجه الأغلبية بمثابة «مواقف غير متوافقة»، مع التأكيد هنا أن مواقف الجهات الصامتة «الصمت» لا تدخل ضمن حساب النسبة، والسبب في خيارنا هذا أن نسبة المواقف الصامتة كبيرة جداً، ولذا فإن إدخالها ضمن حساب النسب سيؤدي إلى التشويش على المواقف المعلنة [34] .

ويتم حساب نِسب التوافق والتخالف على أساس نسبتها من المواقف المعلنة من قبل القوى المرصودة في المؤشر [35].

---

[32] نُسبت إلى هيئة التنسيق التي تُعد جزءاً من ثلاث أجسام ائتلافية (التجمع الديمقراطي السوري وهيئة التفاوض السورية والجبهة الوطنية الديمقراطية «جود») مواقف هيئة التفاوض السورية؛ ليس لأنها الجبهة الأحدث إنما كون الجبهة الوطنية الديمقراطية -الجهة الأحدث- تضم أحزاباً وقوى مرخصة من قبل نظام الأسد، ولذا لا ينطبق عليها المعيار الأول في منهجية تحديد الجهات وهو «أن تنتمي الجبهة بشكل عام لقوى الثورة والمعارضة السورية».

[33] على سبيل المثال: تثقل مواقف هيئة التفاوض السورية والائتلاف الوطني بشكل غير مباشر بعدد الجهات المنتمية لها والمرصودة ضمن المؤشر، كالإخوان المسلمين ورابطة المستقلين الكرد السوريين ...إلخ.

[34] الفرق بين حالة حساب موقف «الصمت» وحالة عدم حسابه: أنه في الحالة الأولى العبرة فقط بالمواقف المعلنة، فإذا كان موقف «الصمت» يمثل أغلبية فإنه لا يدخل كموقف متوافق عليه، على عكس الحالة الثانية.
للتوضيح: فيما يتعلق بمواقف القوى تجاه أحداث مرتبطة بالحل السياسي؛ فمثلاً: لو أن نسبة التوافق في المواقف المعلنة فقط ما يقارب 8% وذلك إذا حيّدنا موقف الصمت، في حين لو أخذنا موقف الصمت إلى جانب المواقف المعلنة واعتبرنا أن مثله مثل بقية المواقف كانت نسبة التوافق 92% حيث يصبح الصمت هو الموقف التوافقي.

[35] وهنا نود الإشارة إلى أن هنالك خطوتَين لحساب النسب في كل فئة من فئات المواقف المرصودة:

- الأولى: نسب المواقف «مؤيد معلن، مؤيد ضمني، ...إلخ»: في هذه الخطوة تُحسب نسب المواقف على أساس نوع القوى «سياسي، عسكري، هيئات شعبية، نقابات واتحادات»، بمعنى أن النسبة تكون محسوبة فقط داخل نوع القوى وليس بالنسبة لكل القوى، فعندما نقول: «33% من القوى العسكرية تؤيد» فهذه النسبة محسوبة بالنسبة للقوى العسكرية فقط. على سبيل المثال: لو كان لدينا إجمالي عدد القوى المرصودة:/ 10/ قوى سياسية، و/4/ قوى عسكرية، وكانت القوى التي تؤيد موقفاً ما هي: /5/ قوى سياسية، و/3/ قوى عسكرية، فتكون النسب على الشكل التالي: 50% للقوى السياسية، 75% للقوى العسكرية.
- الثانية: نسب التوافق والتخالف: هنا يكون حساب النسب على أساس جميع القوى، ففي المثال السابق مثلاً: لو اعتبرنا أن العدد الإجمالي لكل القوى المرصودة السياسية والعسكرية /14/، وكان الموقف المؤيد هو الموقف ذو الأغلبية؛ أي الموقف المتوافق عليه، فتكون نسبة التوافق هي: 57%. وهذه النسبة تم حسابها على أساس مجموع القوى كاملاً.

القسم الثاني: مؤشرات توافق قوى الثورة والمعارضة

بعد التعرُّف على المنهجية الخاصة بمواقف قوى الثورة والمعارضة نقوم بإيضاح النسب، والمواقف المتوافقة وفق المنهجية الموضحة في القسم الأول أعلاه؛ فنستعرض في هذا القسم المؤشرات الكلية، ونتبعها بالمؤشرات الجزئية.

أولاً: المؤشرات الكلية:

نبين بداية مؤشر التوافق العام، ثم نستعرض بناء عليه الأحداث الأكثر توافقاً وصمتاً وتخالفاً.

أ- مؤشر التوافق العام:

يوضح الرسم البياني رقم (2 - 3) مواقف قوى الثورة والمعارضة المرصودة في هذا الإصدار وتصنيفاتها ونسب التوافق والتخالف، وقد بلغت كما أشرنا سابقاً (13) موقفاً.

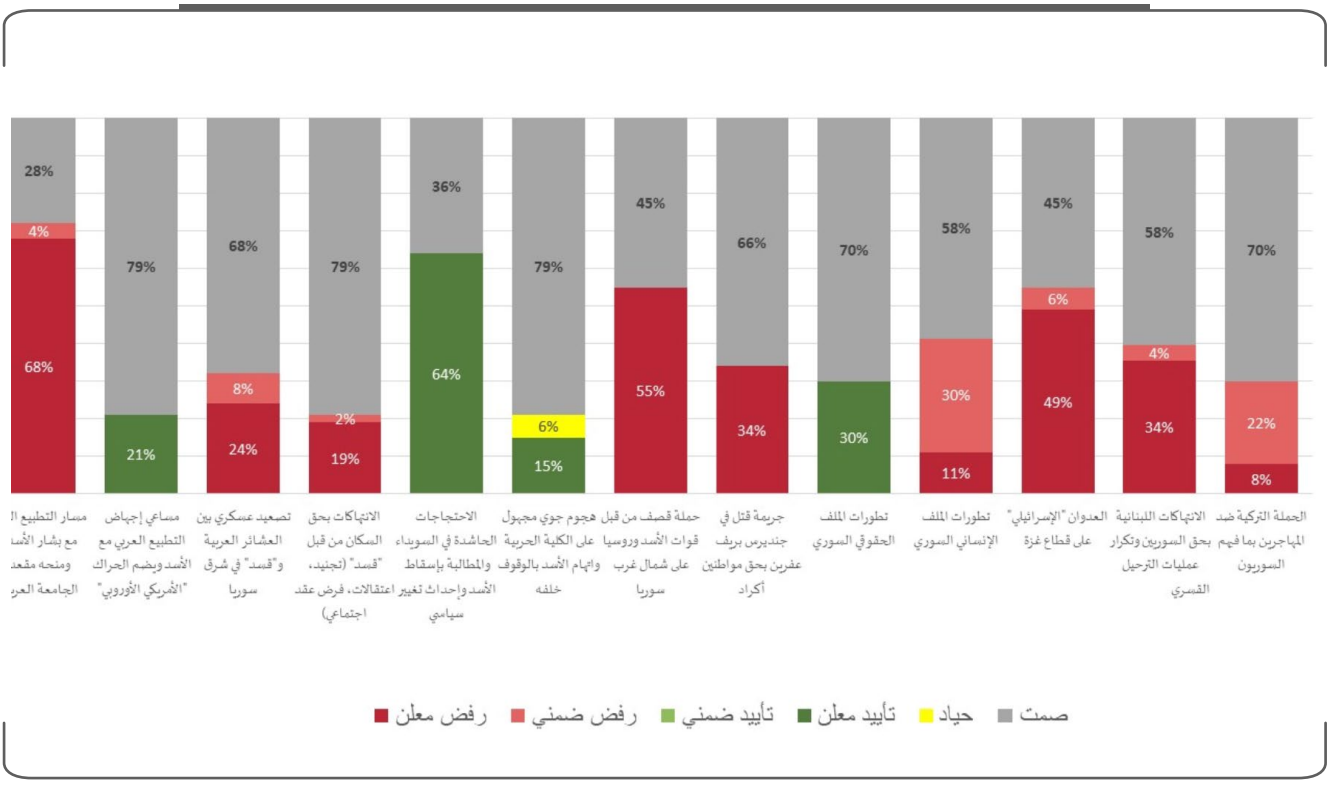

الرسم البياني رقم (2) يوضح مواقف القوى والجهات تجاه أحداث عام 2023

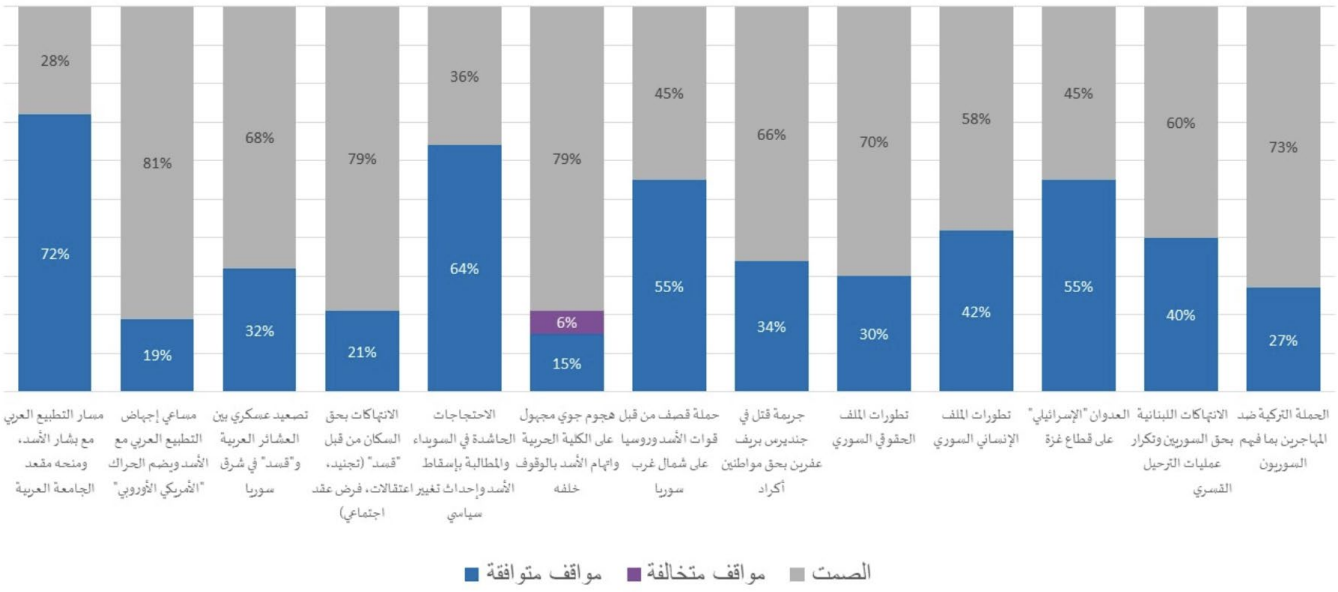

الرسم البياني رقم (3) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى والجهات المرصودة في المؤشر

فيكون متوسط الصمت والتوافق والتخالف العام كما في (الرسم البياني رقم 4):

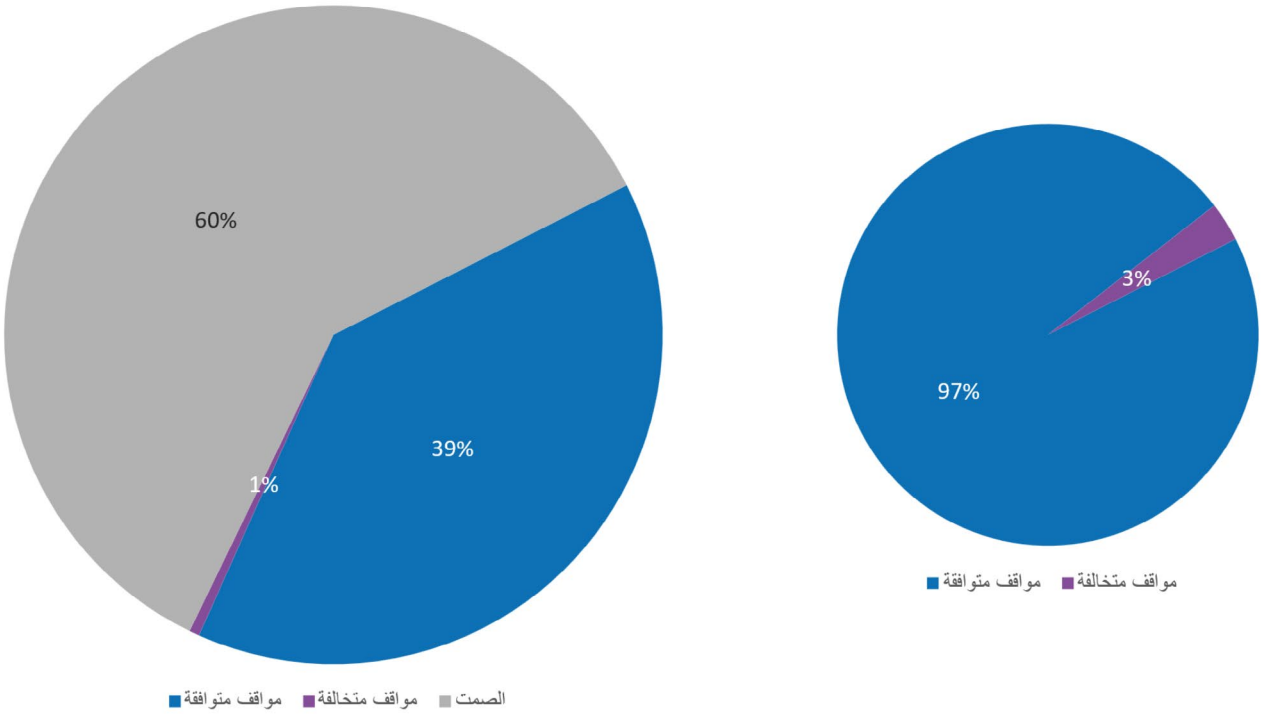

الرسم البياني رقم (4) يتضمن نسب مؤشر التوافق الوطني لعام 2023

يُظهر الشكل السابق أن إجمالي نسبة الصمت وصلت إلى 60%، وبذلك تكون انخفضت حوالي 17% عن الإصدار السابق، فيما كانت نسبة التوافق في هذا الإصدار 39% والتخالف 1%، وتعادل في حال أخذنا نسبة إجمالي المواقف المصرَّح بها (39%)؛ 97% للتوافق و3% للتخالف، وهي نسبة قريبة من الإصدار السابق، إذ كانت نسبة التوافق 95% والتخالف 5%.

ب- الأحداث الأكثر توافقاً:

تركّز التوافق بنسب عالية على أربعة أحداث في هذا الإصدار، وهي: رفض التطبيع مع نظام بشار الأسد ومنحه مقعد سوريا في اجتماع قمة الجامعة العربية في جدة بنسبة ٪72، وتأييد الاحتجاجات الشعبية في السويداء المطالبة بإسقاط الأسد وتحقيق تغيير سياسي بنسبة ٪64، ورفض الحملات القصف المتكررة من قبل نظام الأسد وروسيا على إدلب ومناطق ريف حلب بنسبة ٪55، ورفض العدوان «الإسرائيلي» على قطاع غزة والانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين بنسبة ٪55، وفق الآتي:

1. حظي الموقف الرافض للتطبيع العربي مع بشار الأسد على أعلى نسبة توافق بلغت ٪72؛ وكان هذا الرفض منقسماً بين رفض معلن للتطبيع بنسبة ٪68، ورفض ضمني بنسبة ٪4، وقد ركزت هذه الشريحة من القوى بشكل رئيس على دور الأمم المتحدة في صياغة الحل السوري وفق قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015.

2. حظي تأييد الحراك الشعبي في السويداء على نسبة توافق 64%؛ إذ عبّرت القوى في بياناتها عن دعمها للحراك، خاصة الدعوة إلى إسقاط بشار الأسد وإنهاء حكم حزب البعث؛ ولعل هذا التوافق غير مستغرب على اعتبار أن مطالب الشارع المعلنة في السويداء تتماشى مع أهداف غالبية قوى الثورة والمعارضة، خصوصاً ما يرتبط بالدعوة لرحيل بشار الأسد والدعوة لحل سياسي وفق القرار 2254.

3. جاءت نسبة الموقف الرافض للتصعيد العسكري من قبل قوات الأسد وروسيا على إدلب وريف حلب في المرتبة الثالثة بنسبة توافق بلغت 55%، وهي النسبة نفسها التي وصل إليها الموقف الرافض للتصعيد «الإسرائيلي» في غزة.

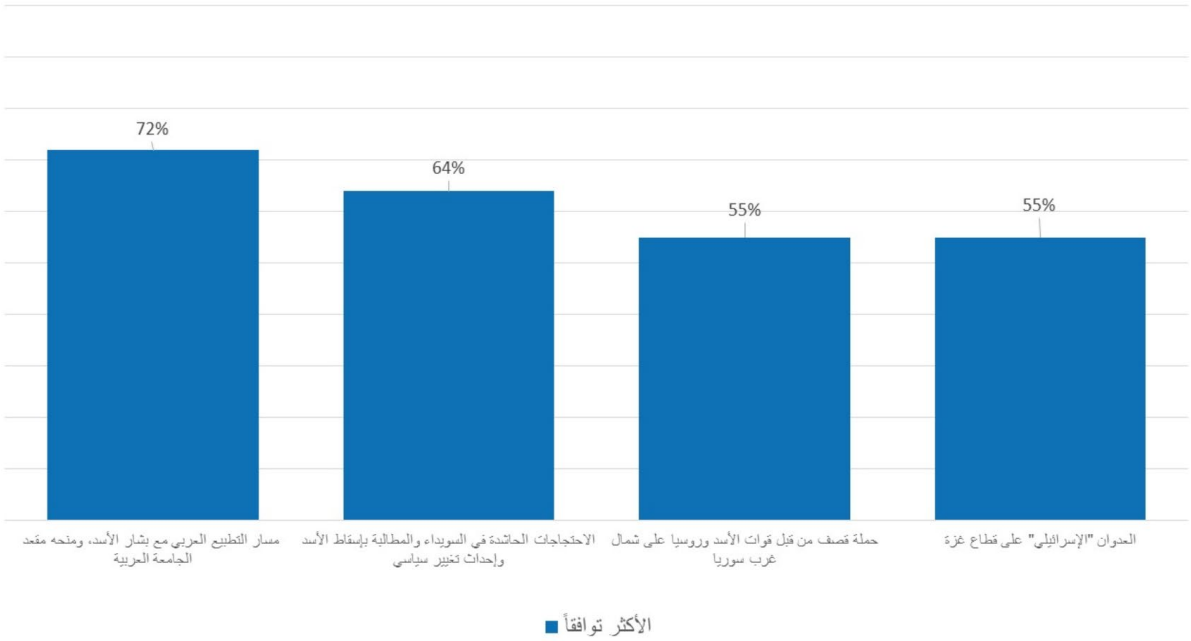

الرسم البياني رقم (5) يتضمن الأحداث الأكثر توافقا في مؤشر التوافق الوطني لعام 2023

ج- الأحداث الأكثر صمتاً:

بلغت نسبة الصمت في مجمل المواقف في هذا الإصدار 60%؛ إذ تراوحت نسب الصمت بين 58% و81%، وحازت ثلاثة أحداث على أعلى نسبة صمت، وهي: المساعي الأمريكية والأوروبية ضد التطبيع مع بشار الأسد (81%)، ونعتقد أن السبب الرئيس هو وجود انطباع لدى بعض القوى -تشكّل خلال السنوات الماضية- بأن الغرب خاصة الإدارة الأمريكية باتت تُظهر من الناحية الإعلامية رفضها للتطبيع مع نظام الأسد، في حين أنها عملياً لا تعارضه أو تتخذ أي إجراء لإيقافه، ويمكن أيضاً أن يكون ضعف التواصل مع مراكز الضغط السورية وفهم طبيعة هذه الحراك وأهدافه وحدوده من بين العوامل التي أسهمت في عدم التعبير عن موقف داعم.

أما الحدث الثاني فهو» الهجوم الذي استهدف الكلية الحربية في مدينة حمص وأسفر عن مقتل وإصابة العشرات (79%)، ولعل ارتفاع نسبة الصمت تجاه حادثة الكلية الحربية غير مستغرب من قبل قوى الثورة والمعارضة؛ إذ إن هذه القوى لا تركّز عادةً في بياناتها كثيراً على الملف الأمني والتطورات العسكرية داخل مناطق سيطرة الأسد، ومنها على سبيل المثال: الهجمات بالطائرات المسيرة وتحركات تنظيم «داعش».

أما الحدث الثالث فهو الانتهاكات المرتكبة من قبل «قسد» بحق السكان في مناطق سيطرتها (اعتقالات – تغيير ديمغرافي – تجنيد قسري - فرض عقد اجتماعي)، وبلغت نسبة الصمت (79%)، ونعتقد أن ارتفاع النسبة سببه أن القوى التي عادةً تصرّح سبق وأن أصدرت بيانات في الأعوام الماضية تبين موقفها من «قسد» وسياساتها، فربما لا ترى ضرورة لإصدار بيانات جديدة؛ إذ لا نعتقد أن الأمر متعلق بتوجهات القوى المرصودة، لاسيما وأن معظمها يؤكد في أدبياتها رفض انتهاكات «قسد» وسياساتها في الحكم.

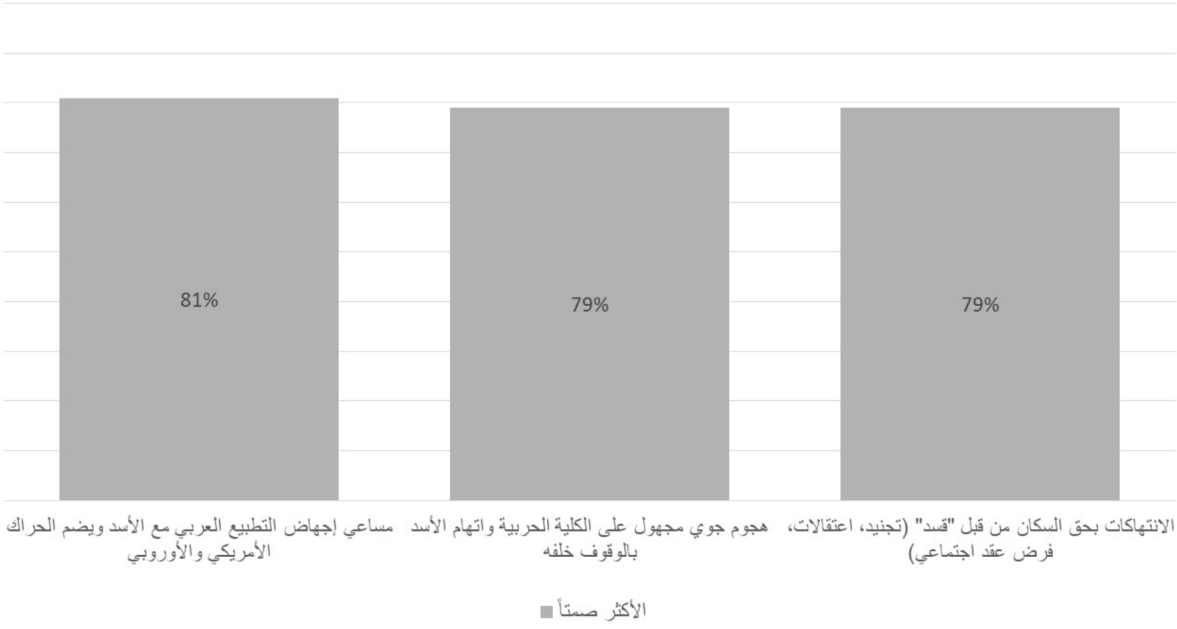

الرسم البياني رقم (6) يتضمن الأحداث الأكثر صمتاً في مؤشر التوافق الوطني لعام 2023

د- الأحداث المتخالف عليها:

اقتصرت المواقف المتخالفة بين قوى الثورة والمعارضة محل الرصد على ملف واحد، وهو: استهداف الكلية الحربية في حمص؛ ففي حين كان هناك إجماع من معظم القوى المصرحة -ونسبتها -15% على أن نظام الأسد هو مَن يقف خلف عملية الاستهداف، أو أسهم في تدبيرها بالتعاون مع حليفته إيران بهدف حشد طائفته ولتكون ذريعة للتصعيد في مناطق شمال غرب سوريا، وتحويل الأنظار عن الحراك المدني في السويداء؛ عبّرت جهات أخرى 6% عن موقف مختلف قائم على إدانة الهجوم ووصف ما جرى بالمجزرة كون ضحيته من المدنيين «والضباط المتخرجين العزّل»، ولذا كان التخالُف هنا بين جهة اتهمت نظام الأسد بتنفيذ الهجوم وجهة أخرى ندّدت به ورأته جزءاً من مخططات تهدف بالذهاب بسوريا إلى الحل العسكري [36].

ثانياً: مؤشرات التوافق التخصصية:

بعد استعراض المؤشرات الكلية لمؤشر التوافق من حيث التوافق والتخالف والصمت نستعرض في هذا القسم المؤشرات الجزئية التي تشمل مؤشرات توافق كل من: القوى السياسية، والعسكرية، والهيئات الشعبية، والنقابات والاتحادات، وشبكات المجتمع المدني، على التوالي.

أ- مؤشر توافق القوى السياسية:

يبيّن الرسمان البيانيان التاليان (7 - 8) مواقف القوى السياسية ونسب التوافق والتخالف تجاه الأحداث:

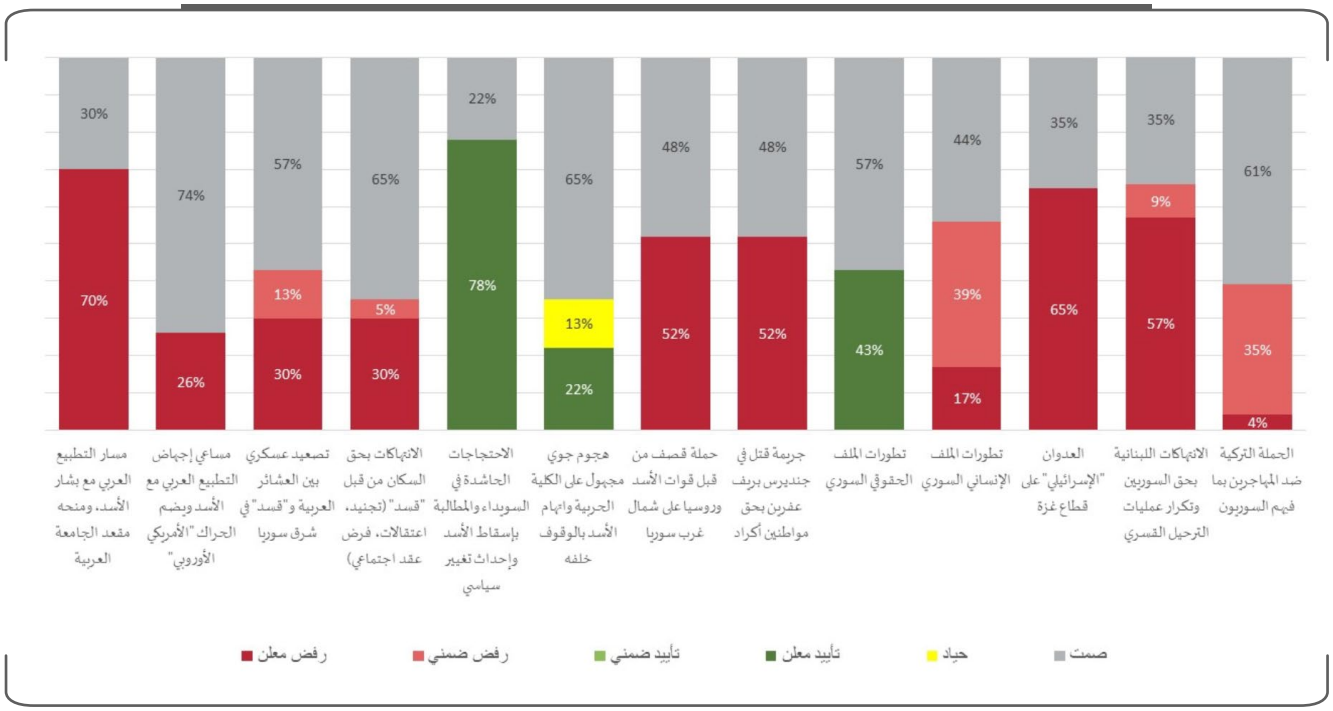

الرسم البياني رقم (7) يوضح مواقف القوى السياسية تجاه أحداث عام 2023

[36] جاء في البيان: «إذ يُعد هذا الهجوم البشع جزءاً من مخططات تهدف بالذهاب بسورية للحل العسكري وإدخال البلاد في صراعات داخلية بينية لا يُعرف مداها ومنتهاها، كما يخالف جميع مواثيق الأمم المتحدة وقوانين الحرب الدولية».
بيان هيئة التنسيق الوطنية في سوريا حول حادثة استهداف الكلية الحربية في حمص، الصفحة الرسمية لهيئة التنسيق على فيس بوك، 2023/10/6، شوهد في: 2024/3/14.

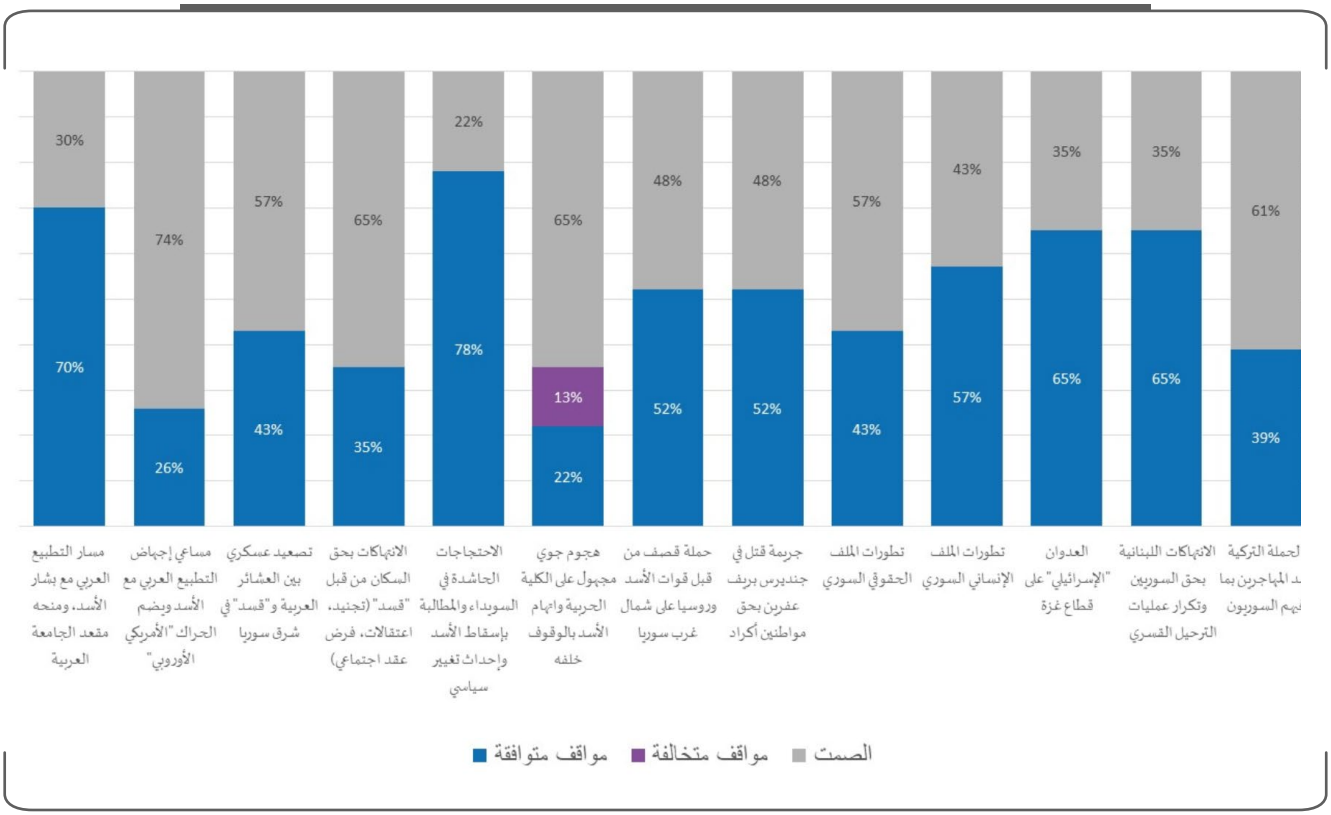

الرسم البياني رقم (8) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى السياسية

يشير الرسم البياني أعلاه إلى ما يلي:

- حاز الموقف من تطورات الاحتجاجات الشعبية في محافظة السويداء على أعلى نسبة توافق بين القوى السياسية 78%، وتشير هذه النسبة إلى حرص القوى السياسية على تأييد المطالب الشعبية، خاصة قضية إسقاط الأسد وتطبيق القرار 2254، وعلى الرغم من أن الكثير من التظاهرات حملت طابعاً اقتصادياً ومعيشياً إلا أنها في الوقت ذاته حملت مطالب سياسية متسقة مع الخيار السياسي للقوى المرصودة؛ لذا رأت حسب بياناتها أن الحراك في السويداء يعبّر عن موقف وطني وثوري، فضلاً عن كونه منعطفاً مهماً في تاريخ الحراك جنوب سوريا، ويسهم بشكل أو بآخر بالطعن في شرعية الأسد ونظامه.

- كذلك حاز موقف رفض التطبيع مع نظام الأسد على نسبة توافق مرتفعة بلغت 70%؛ ويبدو أن دخول التطبيع مراحل متقدمة تمثل بدعوة الأسد من قبل العاهل السعودي ليشغل مقعد سوريا في قمة الجامعة العربية في جدة، بعد منعه من ذلك طيلة 12 سنة، دفع القوى -ولو نظرياً- إلى مقاومة هذا التغيير؛ لِمَا فيه من تهديد لعملية التغيير السياسي، لاسيما وأن جميع البيانات الصادرة عن الدول المطبِّعة لم تأتِ على ذكر المعارضة أو دورها.

- برزت نسبة توافق مرتفعة نسبياً تجاه حدثين خارجيين أحدهما مرتبط بالملف السوري بشكل مباشر، وهو «الانتهاكات اللبنانية بحق السوريين وتكرار عمليات الترحيل القسري إلى مناطق سيطرة الأسد»، فبلغت نسبة التوافق 65%. وأما الحدث الثاني فكان «العدوان الإسرائيلي على غزة» بنسبة 65%؛ ولعل ارتفاع النسبة مرتبط بعدة عوامل تتعلق بـ «التضامن الإنساني، وتجربة المعاناة (استنكار الاضطهاد)، والانتماء العربي وغيرها»، إضافة إلى أن الانتهاكات الحاصلة في غزة تتنافى مع قيم حقوق الإنسان والقوانين والأعراف الدولية التي تتبناها هذه القوى وتؤكد عليها في معظم بياناتها.

- برزت نسبة تخالف 13% تجاه الهجوم الذي استهدف الكلية الحربية في حمص، وكما أشرنا سابقاً فإن التخالف بين القوى لم يكن بين مَن يؤيد الهجوم ويرفضه، إنما بين جهات تتهم الأسد بالوقوف خلف الهجوم وجهات أخرى تنظر إليه بحيادية من مبدأ رفض أي هجمات عسكرية تستهدف مدنيين أو ضباطاً خريجين.

- سجلت القوى السياسية أعلى نسبة صمت تجاه الحراك الأمريكي الأوروبي ضد التطبيع مع الأسد 74%، والانتهاكات المرتكبة من قبل «قسد» بحق السكان 65%.

ب- مؤشر توافق القوى العسكرية:

يبيّن الرسمان البيانيان التاليان (9 - 10) مواقف القوى العسكرية ونسب التوافق والتخالف تجاه الأحداث:

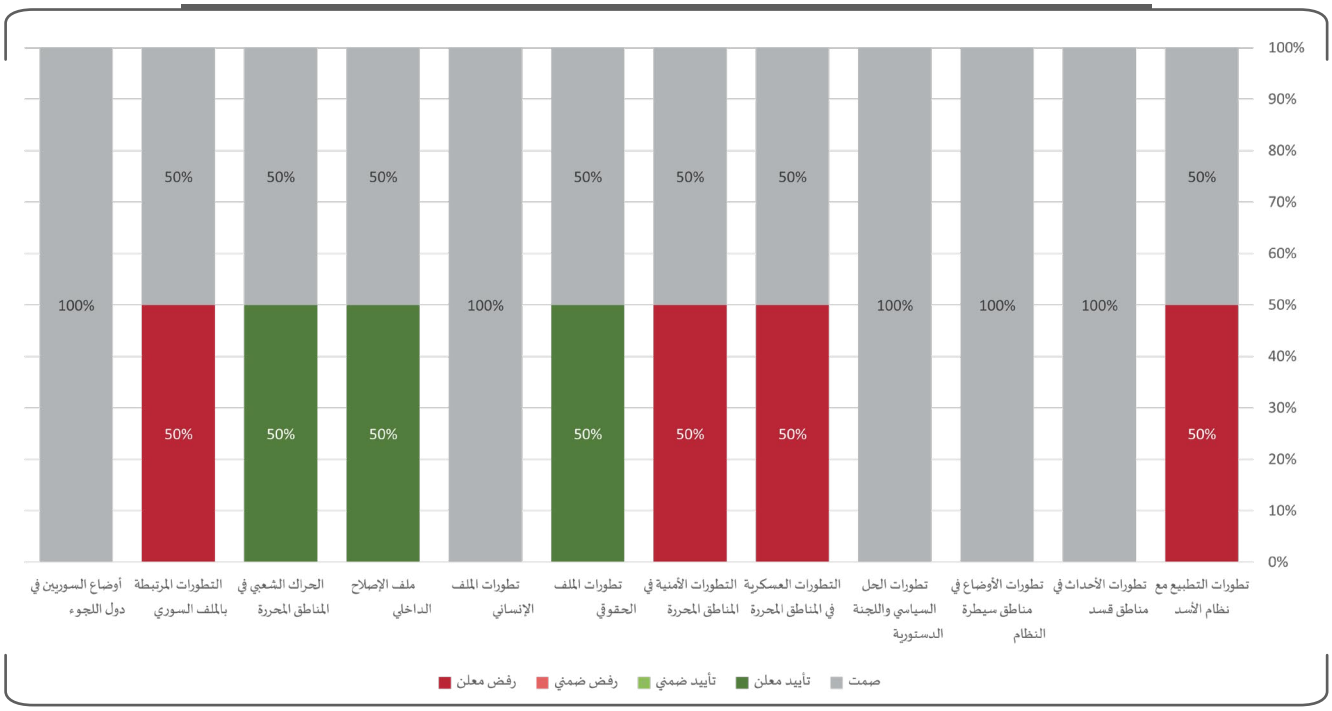

الرسم البياني رقم (9) يوضح مواقف القوى العسكرية تجاه أحداث عام 2023

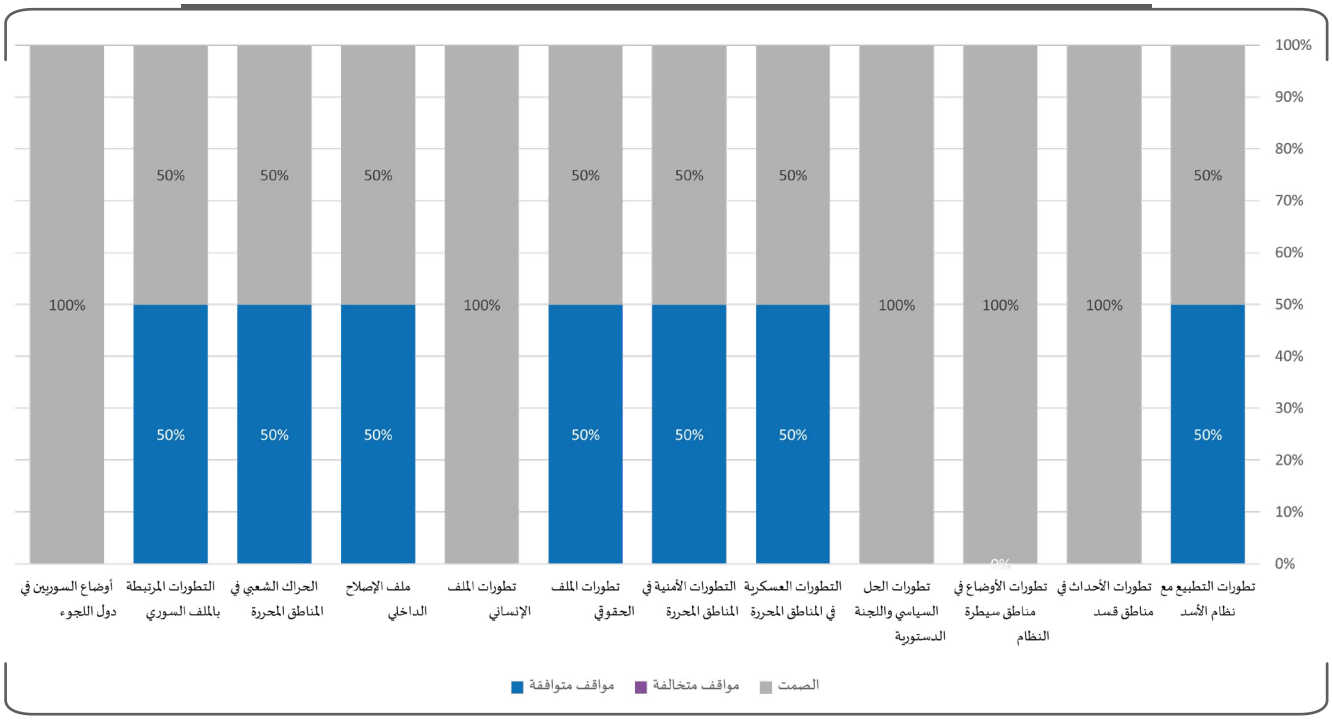

الرسم البياني رقم (10) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى العسكرية

في ظل اقتصار القوى العسكرية على فصائل الجيش الوطني التي من المفترض أنها تعمل تحت مظلة واحدة سيكون من الطبيعي أن يكون هنالك توافق كامل في المواقف المصرح بها، لاسيما وأن القوى في هذا المؤشر لم تتغير كما عليه المؤشر السابق، وفيه قوتان عسكريتان فقط هما: الجيش الوطني وتمثله «وزارة الدفاع»، والجبهة الوطنية للتحرير.

كما هو الأمر في الأعداد الأخيرة للمؤشر فإن ثمّة نسبة عالية من الصمت لدى القوى العسكرية تجاه الأحداث، وهذا مؤشر واضح على اتجاه هذه الفصائل إلى نوع من التخصص والابتعاد عن إبداء المواقف السياسية، حيث تركزت مواقفها المعلنة على حدثين: الأول «جريمة قتل أكراد في جنديرس»، ويندرج ذلك ضمن الملف الأمني في المناطق المحررة الذي يُعد جزءاً من مهامها، والثاني مسار التطبيع العربي مع الأسد، وبطبيعة الحال فإن التوافق على رفضه متوقع.

ج- مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي:

يبيّن الرسمان البيانيان التاليان (11 - 12) مواقف الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي ونسب التوافق والتخالف بينها تجاه الأحداث:

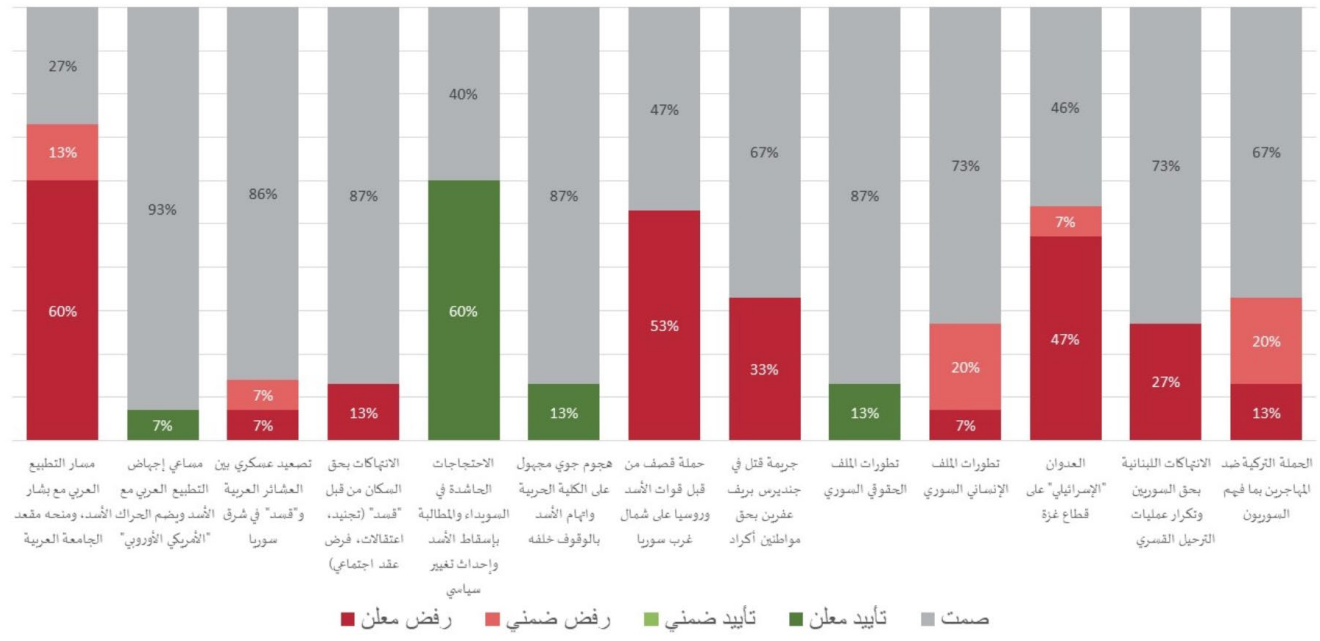

الرسم البياني رقم (11) يوضح مواقف الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي تجاه أحداث عام 2023

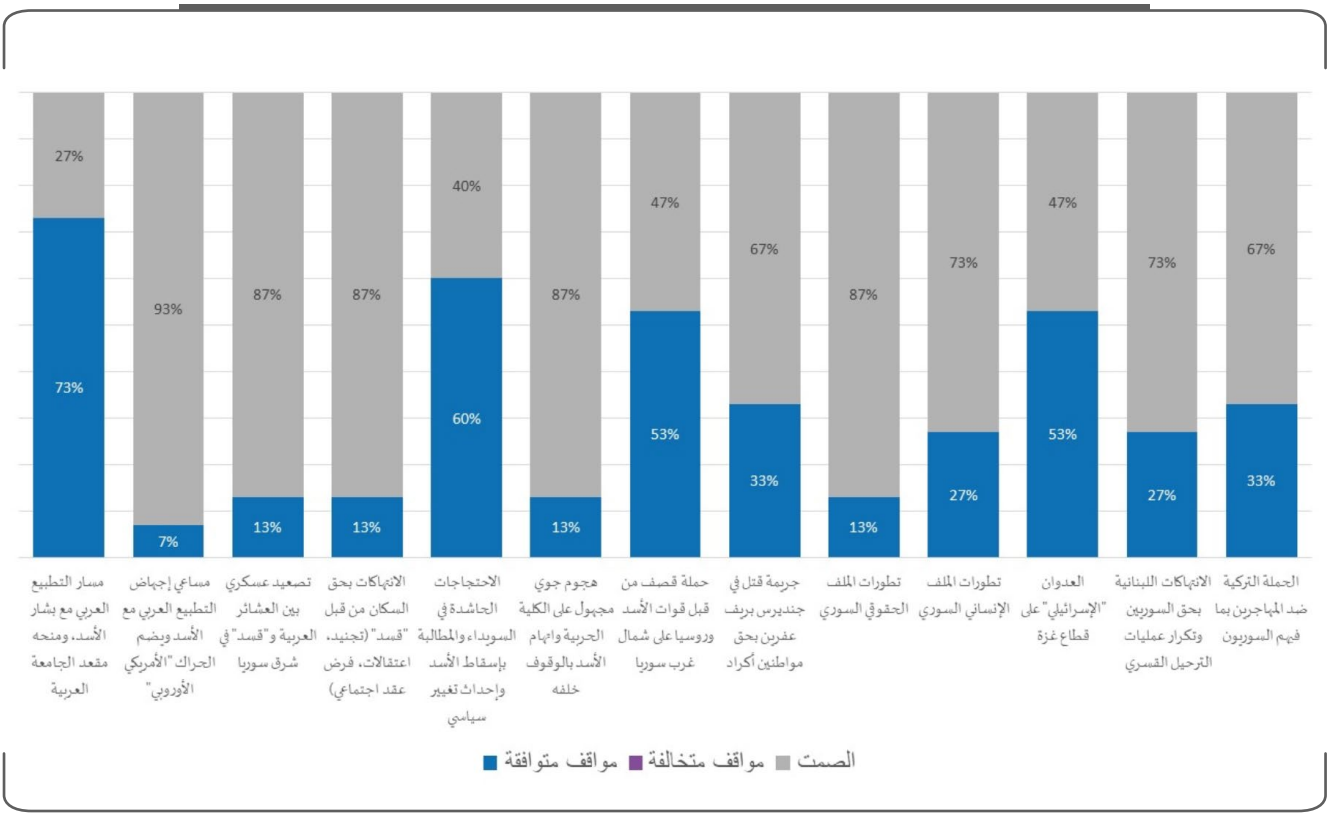

الرسم البياني رقم (12) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي

يشير الرسم السابق إلى ما يلي:

- حاز الموقف الرافض للتطبيع العربي مع نظام الأسد على أعلى نسبة توافق بين الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي؛ إذ بلغت 73%، بينما حاز الموقف من الحراك الشعبي في السويداء على نسبة توافق 60%، ونعتقد أن ارتفاع نسبة التوافق مرتبط بالخطاب الصادر عن الشارع في السويداء الذي يتلاقى في كثير من تفاصيله مع خطاب تلك القوى الداعية للتحرر من الأسد ومحاسبة رموزه والمضيّ بحل سياسي وفق مرجعية قرار مجلس الأمن 2254.

- ظهرت نسبة توافق متساوية بلغت 35% تجاه حدثين اثنين: الأول رفض تصعيد الأسد وروسيا في شمال غرب سوريا، والثاني رفض العدوان «الإسرائيلي» على غزة.

- سجلت نسبة صمت بلغت 93% تجاه تأييد الحراك الأمريكي والأوروبي ضد التطبيع العربي مع الأسد؛ ولعل مرد ذلك أمران: أولهما أن الهيئات ربما لم ترغب بتكرار مواقفها الرافض للتطبيع، وبالتالي دعم أي حراك يجهضه. وثانيهما قد يكون مرتبطاً بعدم رؤية هذه القوى أية فائدة من الحراك الغربي، لاسيما في ظل تراخي المواقف الدولية وعدم اتخاذ أي إجراءات حاسمة، حتى مع انتهاكات قانون قيصر من قبل الدول المطبّعة. كذلك كانت نسبة الصمت مرتفعة تجاه بعض الأحداث، مثل: الانتهاكات في مناطق «قسد»، والتصعيد العسكري بين العشائر العربية و»قسد»، وتطورات الملف الحقوقي.

د- مؤشر توافق الاتحادات والنقابات السورية:

يبيّن الرسمان البيانيان (13 - 14) مواقف الاتحادات والنقابات السورية ونسب التوافق والتخالف بينها تجاه الأحداث:

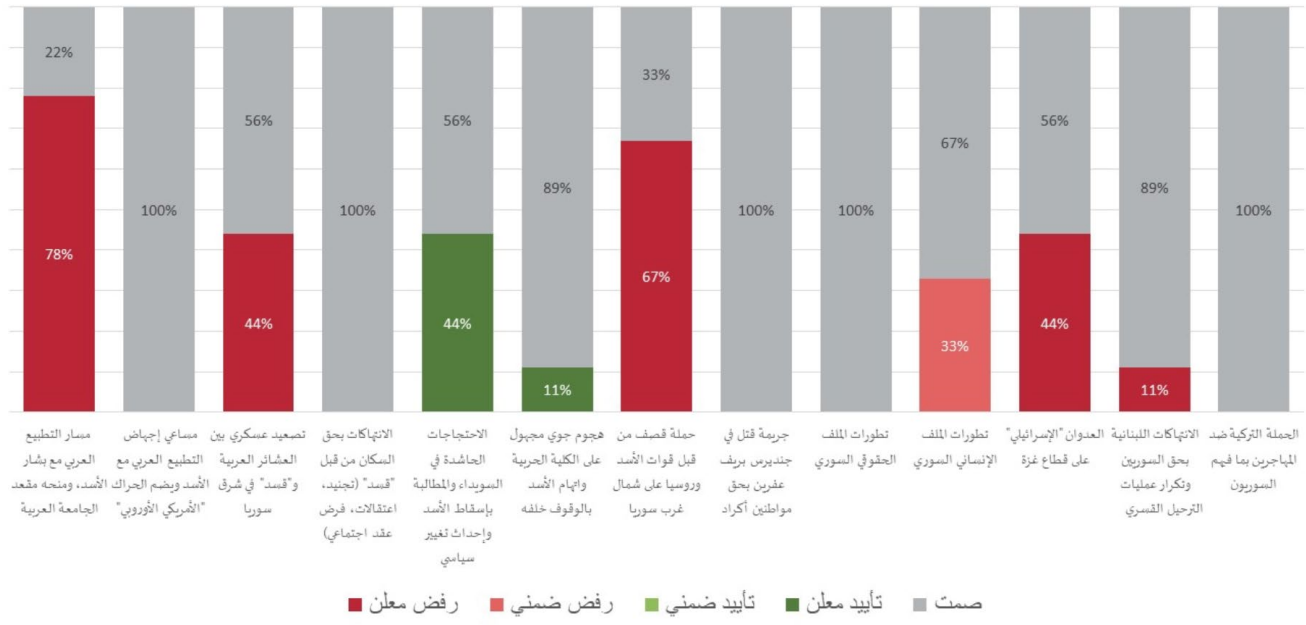

الرسم البياني رقم (13) يوضح مواقف الاتحادات والنقابات السورية تجاه أحداث عام 2023

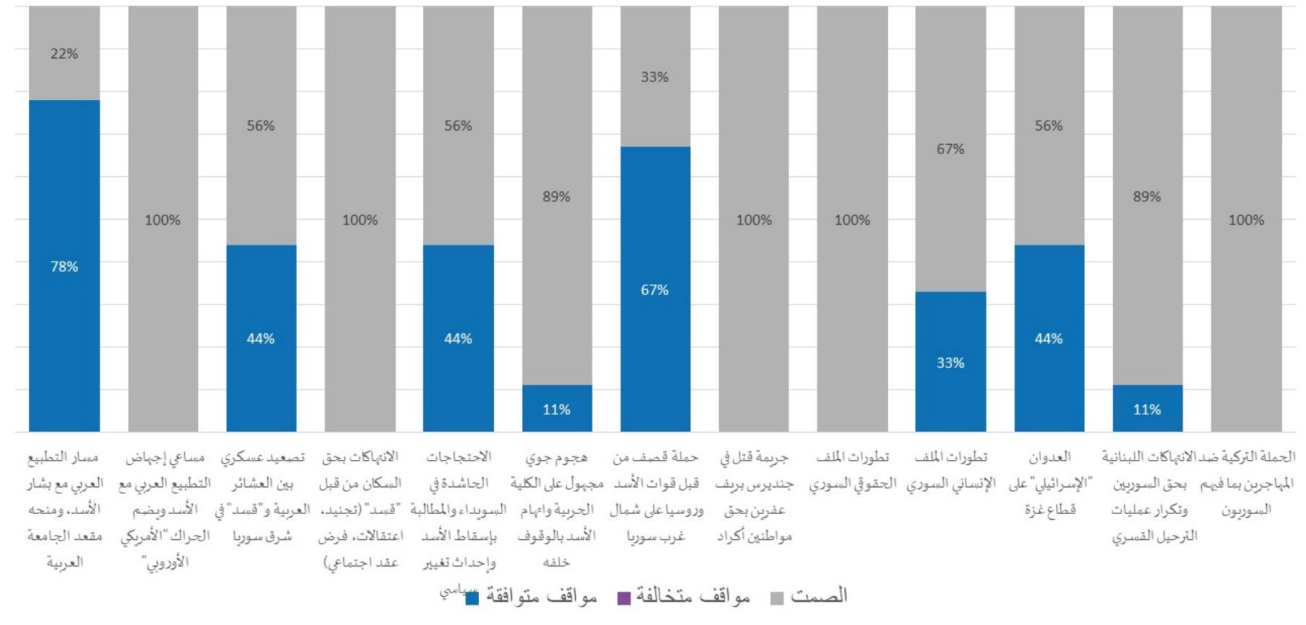

الرسم البياني رقم (14) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف الاتحادات والنقابات السورية

يشير الرسم البياني أعلاه إلى ما يلي:

- لا تظهر لدينا أية قواسم مشتركة بين الملفات التي كانت مواقف الاتحادات والنقابات تجاهها الصمت؛ فبعضها داخلي كالانتهاكات في مناطق «قسد»، وجريمة قتل المواطنين الأكراد في جنديرس، وبعضها خارجي كتطورات الملف الحقوقي، والحملة التركية ضد المهاجرين، والمساعي الغربية ضد التطبيع مع نظام الأسد.

- كانت أعلى نسبة توافق بين النقابات رفض التطبيع مع نظام الأسد بنسبة 78%، وهي النسبة ذاتها في الإصدار السابق؛ فهي ترى في التطبيع تهديداً مباشراً للمناطق المحررة، ومحاولة لاستبدال مبادرات «غامضة ومبهمة» لا تحظى بقَبول ومواقفة الشعب السوري بالمسار الأممي؛ فضلاً عن كونها التفافاً على القرارات الدولية وهدراً لتضحيات السوريين.

- ظهر توافق بين القوى تجاه رفض التصعيد من قبل قوات الأسد وروسيا على المناطق المحررة بنسبة 67%، وتوافق تجاه رفض التصعيد «الإسرائيلي» في غزة بنسبة 44%، كما حاز الحراك الشعبي في السويداء على نسبة توافق 44%.

- يُلاحظ عدم وجود أي تخالف بين النقابات والاتحادات، فقد كانت معظم البيانات الصادرة تجاه الأحداث المرصودة بيانات مشتركة وذُيّلت بأسماء الاتحادات والنقابات؛ ولعل ما يفسر ذلك أن الدور السياسي -المعلن- الذي تلعبه يركّز على القضايا المشتركة.

هـ- مؤشر توافق مراكز الضغط السورية:

يبيّن الرسمان البيانيان التاليان (15 - 16) مواقف مراكز الضغط السورية ونِسب التوافق والتخالف بينها تجاه الأحداث:

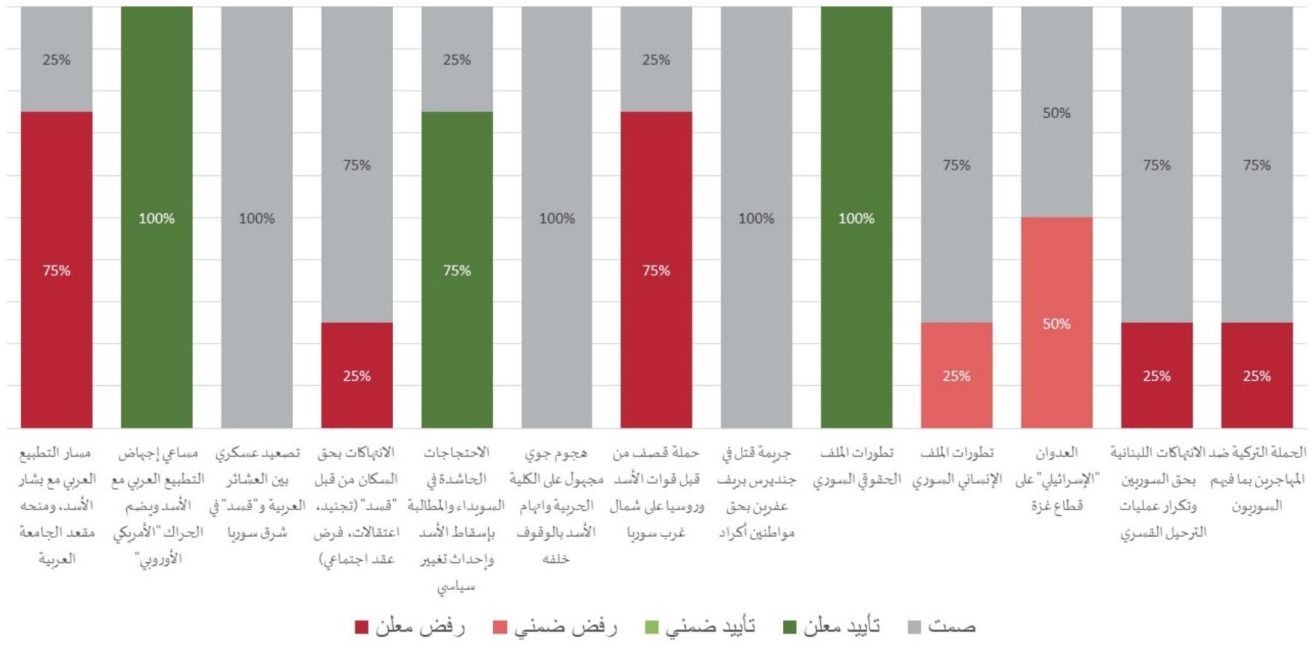

الرسم البياني رقم (15) يوضح مواقف مراكز الضغط السورية تجاه أحداث عام 2023

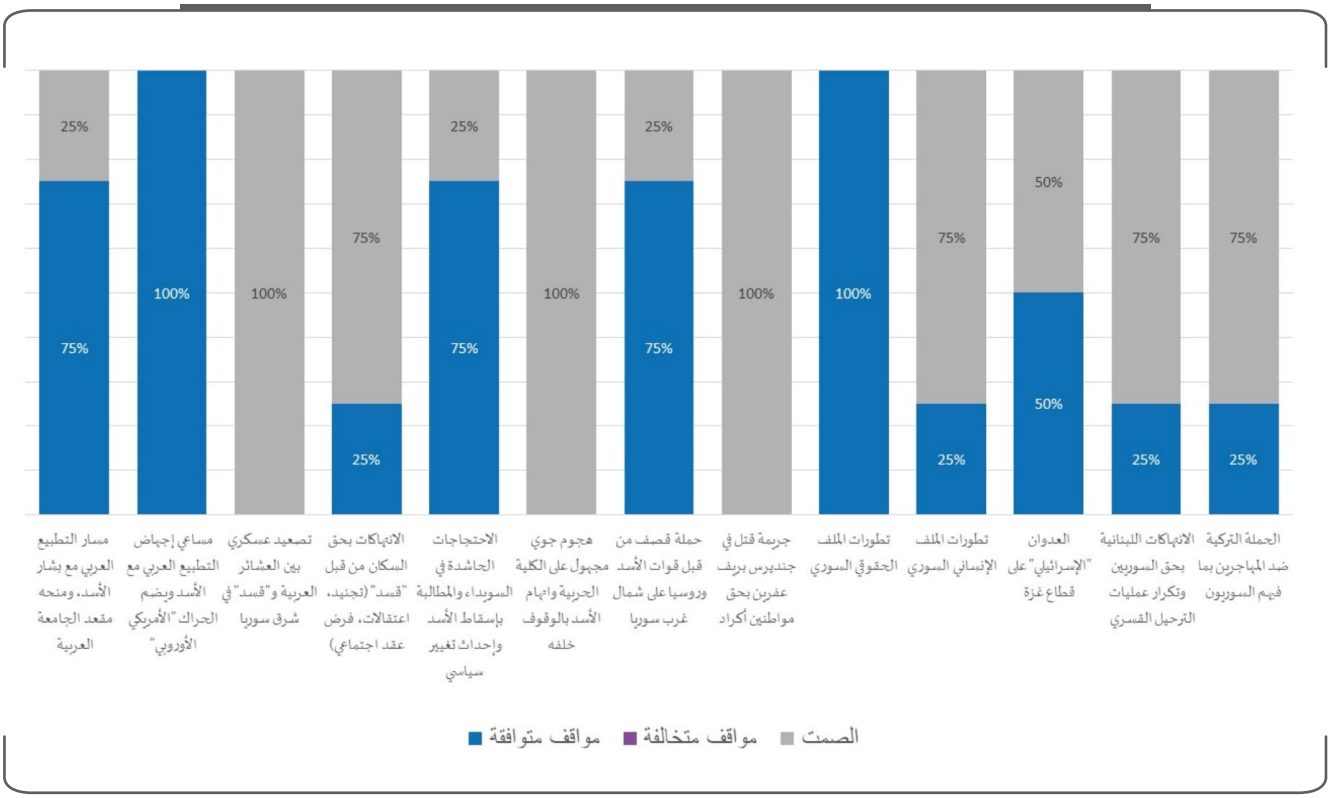

الرسم البياني رقم (16) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف مراكز الضغط السورية

يشير الرسم البياني أعلاه إلى ما يلي:

- كانت أعلى نسبة توافق (100%) بين القوى السورية العاملة في الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه تأييد المساعي الأمريكية والأوروبية لإجهاض التطبيع العربي مع نظام الأسد؛ ولعل ذلك يعود إلى أن الجزء الأكبر من نشاط هذه الجاليات كان منصبّاً على هذا المجال، والدفع نحو تطبيق عقوبات ذات تأثير أكبر، كذلك الأمر بالنسبة إلى الملف الحقوقي الذي بلغت نسبة التوافق تجاهه 100%.

- ظهر توافق تجاه ثلاثة أحداث بنسب متساوية 75%، هي: رفض التطبيع مع نظام الأسد، ورفض التصعيد العسكري من قبل النظام وروسيا في المناطق المحررة، وتأييد الاحتجاجات الشعبية في السويداء. وبالنسبة إلى التصعيد العسكري وتأييد الاحتجاجات الشعبية فيأتي ذلك في ظل سعي تلك القوى -كما يبدو- لتأكيد استمرار الأسد وحلفائه بارتكاب الانتهاكات، في مقابل استمرار الشارع في السويداء - خاصة الدروز- برفض الأسد ومنظومته.

- لُوحظت نسبة صمت بنسبة 100% تجاه ثلاثة أحداث داخلية تتعلق بالتصعيد العسكري بين العشائر العربية و»قسد» والهجوم الذي استهدف الكلية الحربية في حمص، وجريمة القتل في جنديرس التي راح ضحيتها مواطنون أكراد؛ ولعل ذلك يعود إلى أن هذه القوى عادة لا تركّز على الأحداث الداخلية والتفصيلية داخل سوريا لأن معظم بياناتها -باللغة الإنكليزية- تكون موجَّهة للرأي العام خارج سوريا ولمواطني الدول التي ينشطون فيها، وبدرجة أقل تجاه السوريين في الداخل.

و- مؤشر توافق الهيئات والمنظمات الإنسانية:

يبيّن الرسمان البيانيان التاليان (17 - 18) مواقف الهيئات والمنظمات الإنسانية ونسب التوافق والتخالف بينها تجاه الأحداث:

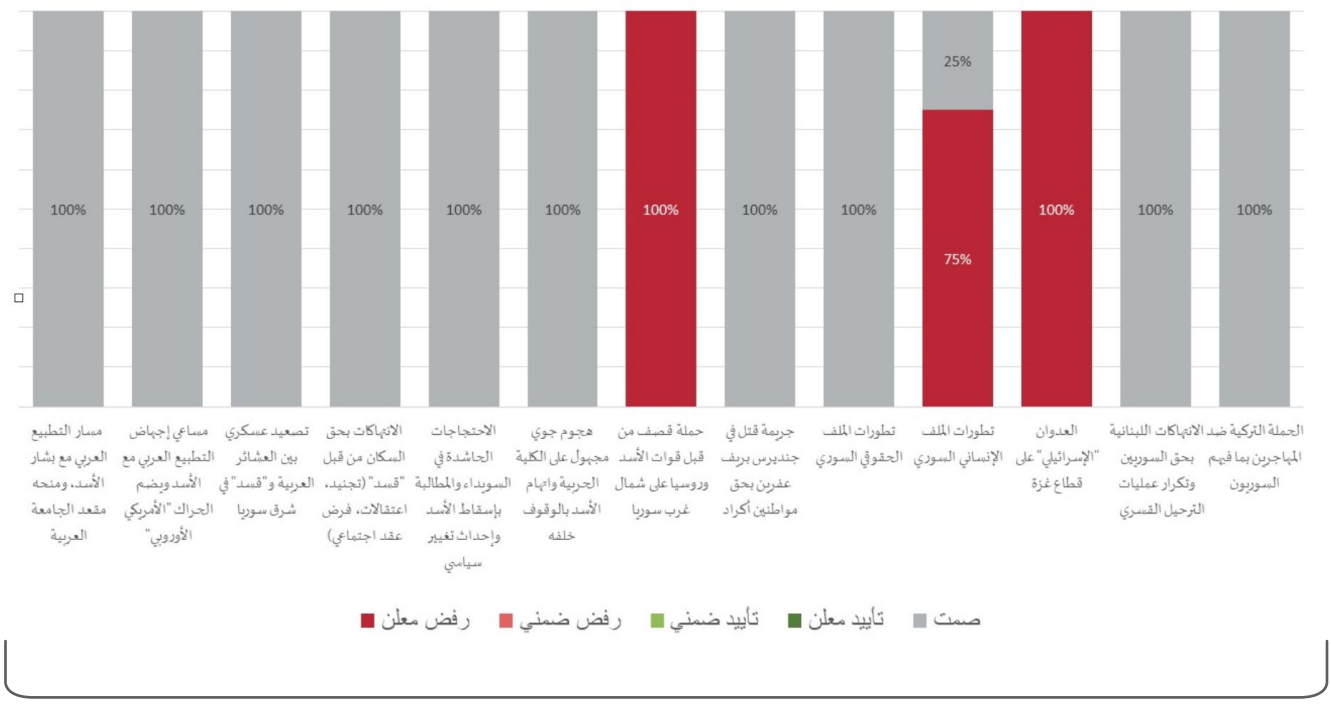

الرسم البياني رقم (17) يوضح مواقف الهيئات والمنظمات الإنسانية تجاه أحداث عام 2023

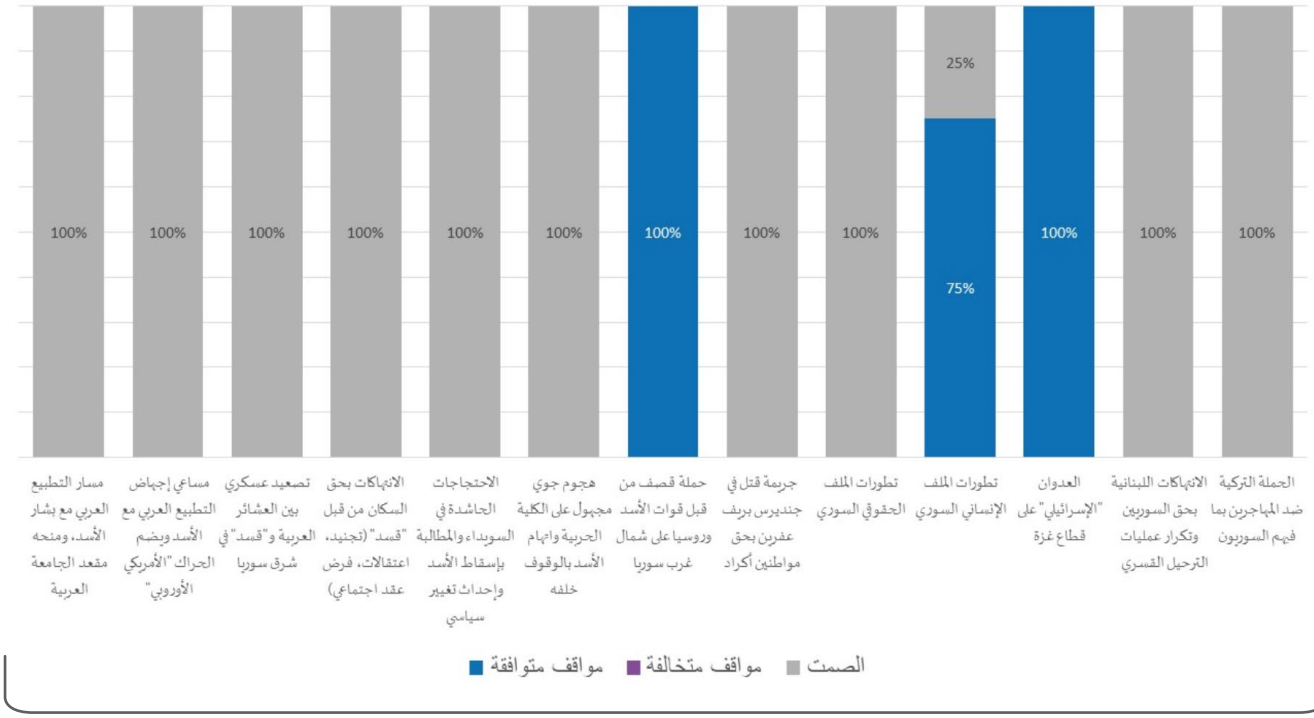

الرسم البياني رقم (18) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف الهيئات والمنظمات الإنسانية

من خلال النظر إلى مواقف الجهات الإنسانية المرصودة [37] ضمن المؤشر تجاه هذا الملف نجد الآتي:

على اعتبار أن المنظمات الإنسانية تحديداً -بما في ذلك المنظمات السورية- تعلن التزامها بمبادئ العمل الإنساني، بما فيها مبدأ الحياد الذي يعني: «عدم التحيز إلى أطراف النزاع، سواءٌ بصورة مباشرة أو غير مباشرة»؛ فهي تبتعد عادة عن إبداء مواقف سياسية، وهو ما يفسر نسبة الصمت المرتفعة عندها، واقتصار توافقها تجاه بعض الملفات الإنسانية والعسكرية، بالإضافة إلى التصعيد «الإسرائيلي» في غزة؛ حيث بلغت نسبة التوافق على رفض التصعيد 100% تجاه غزة والمناطق السورية المحررة، فيما بلغت 75% تجاه انتقاد تأخُّر الأمم المتحدة في تقديم الدعم والمساعدات لمنكوبي الزلزال، ورفض الإهمال الدولي للواقع الصحي في الشمال السوري، خاصة تجاه الأمراض التي تحتاج عناية استثنائية كمرضى السرطان.

ي- مقارنة بين المؤشرات الفرعية:

بعد استعراض مؤشرات توافق القوى يمكن المقارنة بينها وفق الآتي:

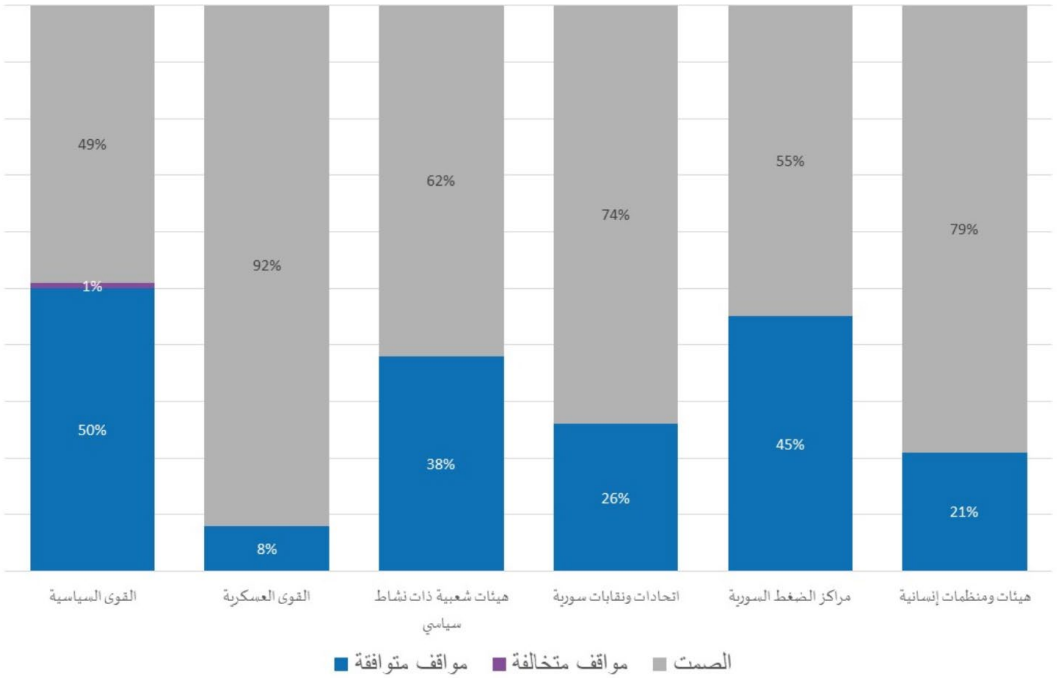

الرسم البياني رقم (19) يقارن نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى والجهات المرصودة

يبيّن الرسم البياني رقم (19) أن معدل التوافق كان متقارباً بين القوى السياسية 50%، ومراكز الضغط السورية 45%، وانخفض قليلاً لدى الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي 38%. في المقابل ارتفعت نسبة الصمت عند القوى العسكرية والهيئات والمنظمات الإنسانية؛ ويمكن أن يكون ذلك مؤشراً إلى نوع من التخصص والابتعاد عن إبداء المواقف السياسية.

[37] تشمل تحالف المنظمات السورية غير الحكومية التي تتكون من 23 منظمة إنسانية وإغاثية ومجتمعية، والدفاع المدني السوري، واتحاد إيلاف للإغاثة والتنمية.
القاموس العملي للقانون الإنساني، منظمة أطباء بلا حدود، شوهد في: 2024/3/20.

القسم الثالث:
تـطـور أبــرز مـواقـف الـقــوى المرصودة في مؤشرات التوافق:

بهدف التعرف على التغييرات الحاصلة في مواقف القوى المرصودة تجاه الأحداث الثلاثة الآتية:

- **التطبيع مع نظام الأسد.**
- **الملف الحقوقي والملاحقات الدولية بحق الأسد ومنظومته.**
- **ملف اللاجئين السوريين وأوضاعهم في الدول المستضيفة.**

سنقارن بين مواقف القوى تجاهها في إصدارات المؤشر السابقة والإصدار الحالي.

أولاً: التطبيع مع نظام الأسد:

ارتفعت نسبة التوافق بين قوى الثورة والمعارضة محلّ الرصد تجاه رفض التطبيع مع نظام الأسد إلى 72%، وهي النسبة الأعلى في المؤشرات الأربعة الماضية (الرسم البياني رقم 20)؛ ولعل التحول السريع الذي طرأ على مسار التطبيع العربي عقب زلزال شباط، وإعادة الأسد إلى الجامعة العربية قد دفع القوى للتصريح بوقوفها ضد هذ المسار.

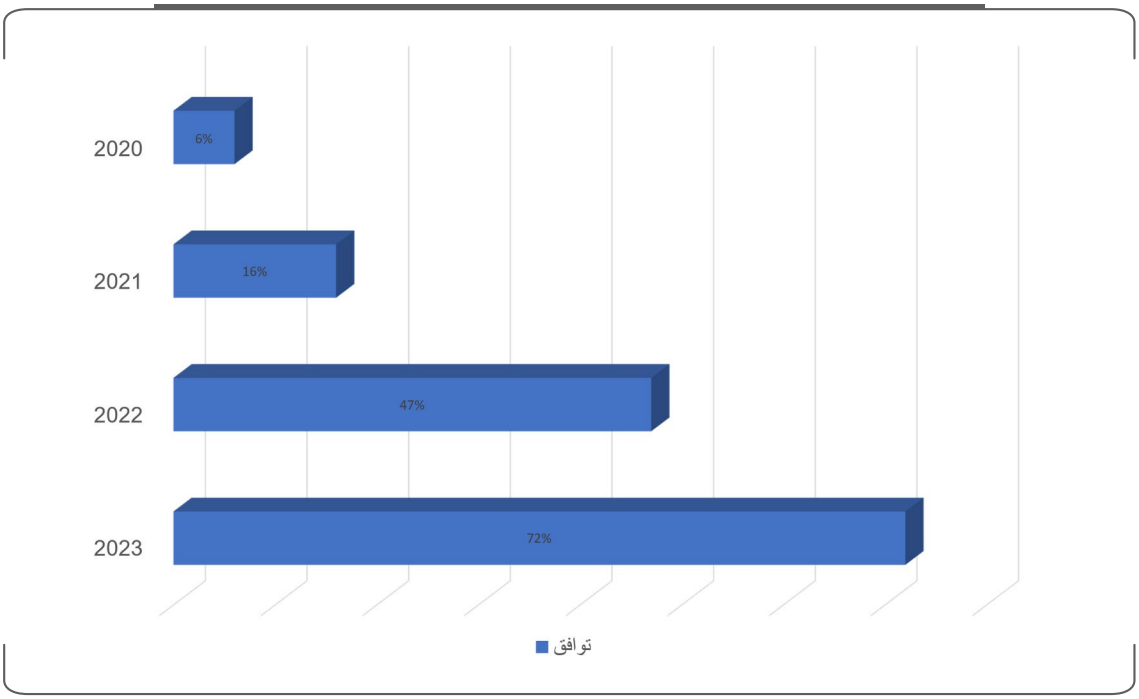

الرسم البياني رقم (20) يقارن بين نسب توافق القوى تجاه ملف التطبيع العربي مع نظام الأسد وفق مؤشر التوافق الوطني للأعوام المذكورة

ثانياً: الملف الحقوقي والملاحقات الدولية بحق الأسد:

تشير النتائج إلى تراجع الاهتمام من قبل قوى الثورة والمعارضة بالملف الحقوقي والملاحقات الدولية بحق الأسد؛ إذ بلغت نسبة التوافق 30%، بانخفاض بلغ 5% مقارنة بالإصدار السابق (الرسم البياني رقم 21)، على الرغم من أهمية هذا الملف حالياً، لاسيما في ظل انكفاء الدول عن الاهتمام بالقضية السورية، وتطبيع غالبية الدول العربية مع نظام الأسد؛ حيث إنه يبقى إحدى أبرز الأدوات التي يمكن أن تسهم في منع إعادة تدوير هذا النظام.

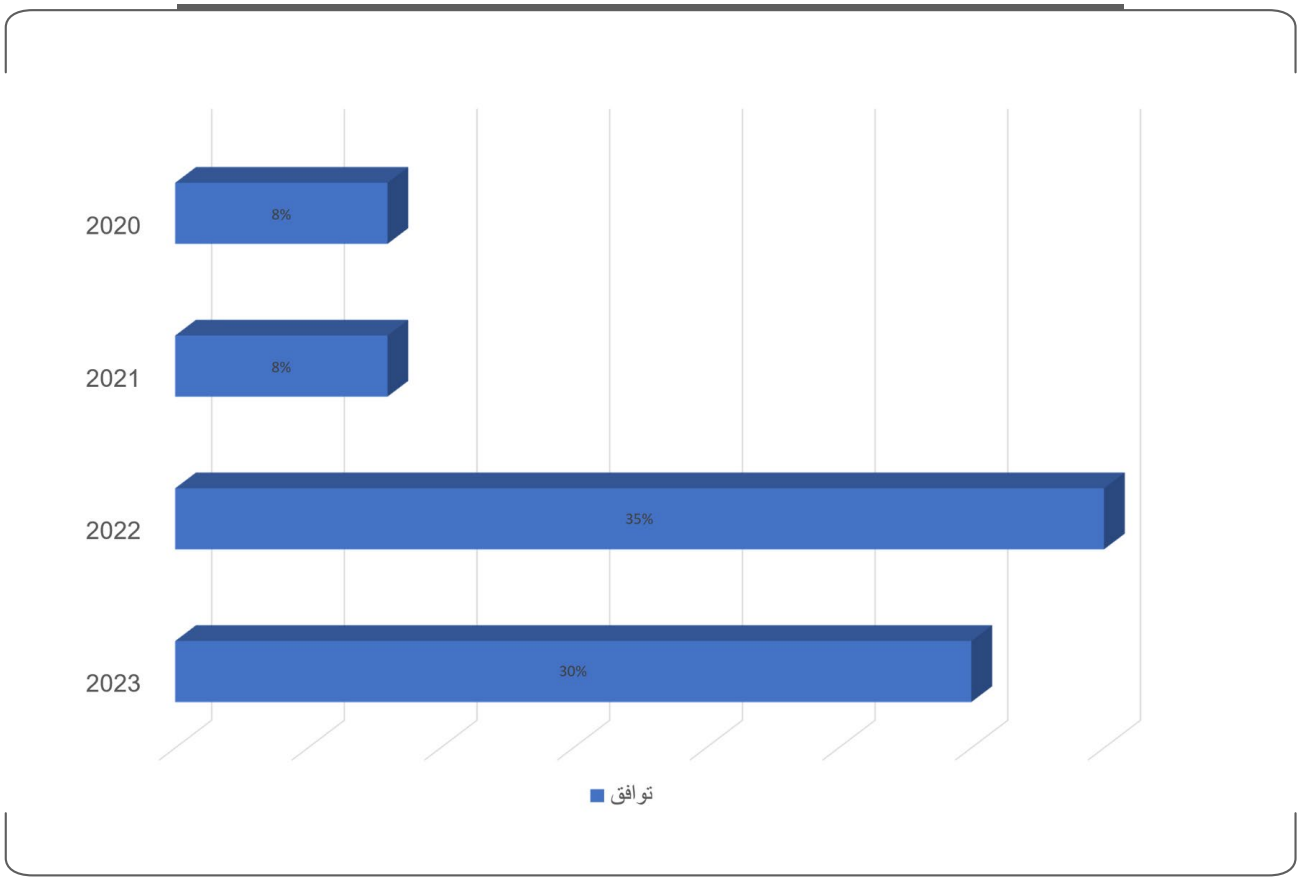

الرسم البياني رقم (21) يقارن بين نسب توافق القوى تجاه الملف الحقوقي والملاحقات الدولية بحق الأسد

ثالثاً: ملف اللاجئين السوريين وأوضاعهم في الدول المستضيفة:

شهد ملف اللاجئين السوريين في (لبنان وتركيا) [39] اهتماماً أكبر من قبل القوى في هذا الإصدار؛ فقد بلغت نسبة التوافق تجاه كلا الحدثَين (الانتهاكات اللبنانية بحق السوريين، والحملة التركية ضد المهاجرين بما فيهم السوريون) 33%، أي: بزيادة قدرها 21% مقارنة بالإصدارات الثلاثة السابقة (الرسم البياني رقم 22)؛ ولعل تصاعد موجة العداء ضد اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة، وما قابله من إدانات وانتقادات على المستوى الشعبي والدولي، وتصدُّر الملف أمام الرأي العام [40] قد نبّه قوى الثورة والمعارضة -كما يبدو- لخطورة الموضوع وضرورة تسجيل مواقفها الرافضة لذلك، مع غياب أية مساعٍ قانونية أو حقوقية دولية جادة لإيقاف ما يتعرض له اللاجئون من انتهاكات، وتحولهم لـ «ورقة ابتزاز سياسي».

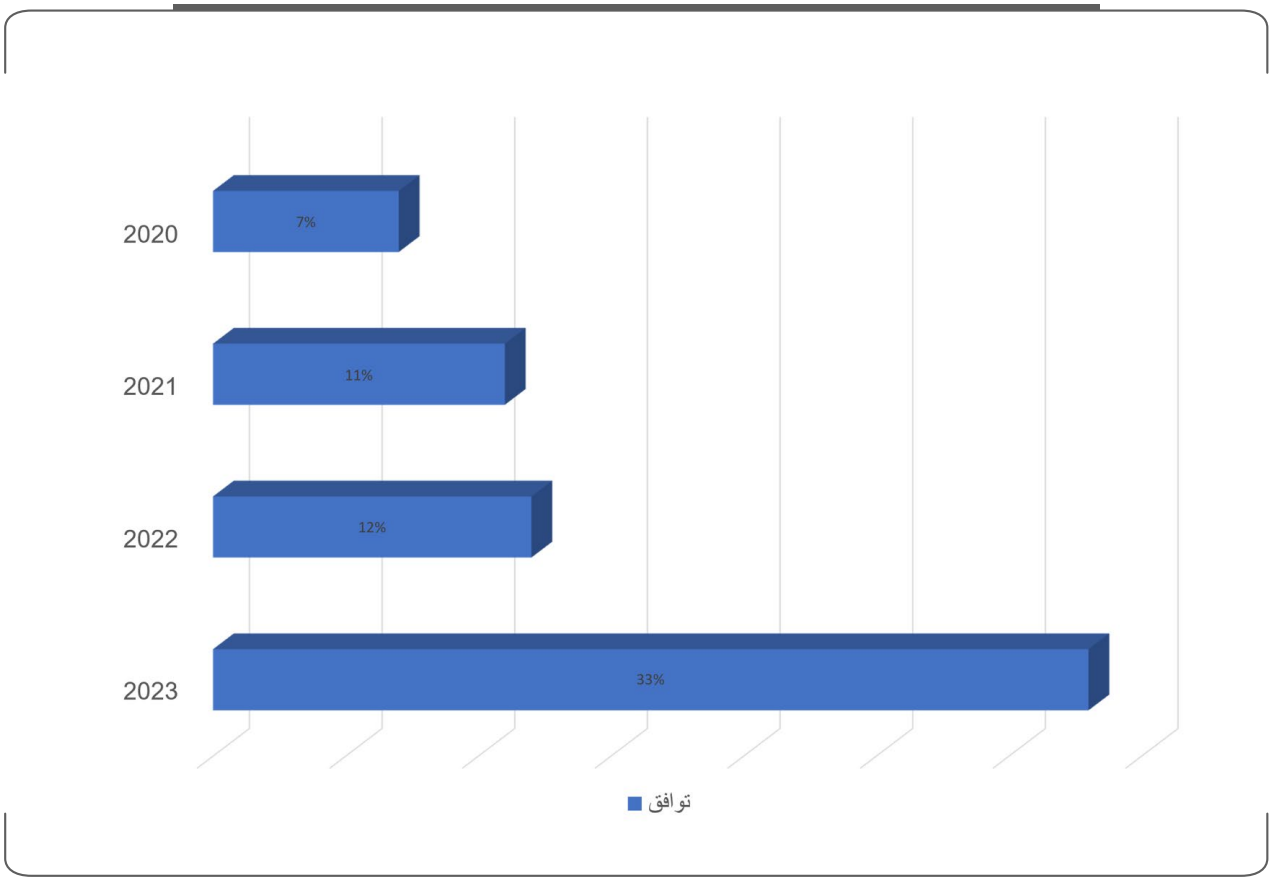

الرسم البياني رقم (22) يقارن بين نسب توافق القوى تجاه ملف اللاجئين السوريين وأوضاعهم في الدول المستضيفة

[39] تم جمع الحدثين واستخراج النسبة؛ لكي تكون المقارنة دقيقة مع المؤشرات السابقة، التي كانت فيها المواقف تجاه ملف اللاجئين في لبنان وتركيا مدمجة.

[40] علماء المسلمين بلبنان ترفض ترحيل اللاجئين السوريين وتعتبره مشاركة في الإثم والجريمة، شبكة شام، 2023/5/23، شوهد في: 2024/3/15. ومنظمة حقوقية لبنانية تدين عمليات الترحيل القسري الجماعية للاجئين السوريين، تلفزيون سوريا، 2023/4/19، شوهد في: 2024/3/14.

الخاتمة

على الرغم من حالة الجمود التي ما تزال السمة الرئيسة للمشهد السوري، فإن الإصدار الثامن من مؤشر التوافق الوطني أظهر وجود تغييرات في بعض الملفات والقضايا.

فيما يتعلق بالقوى؛ أظهر المؤشر استمرار حالة الثبات في أعداد القوى السياسية والعسكرية مع تراجع حضور الأولى نسبياً من خلال تصريحاتها السياسية، بالمقابل كان هنالك حضور متزايد لكل من: القوى الشعبية ذات النشاط السياسي في مؤشر واضح على تزايد النشاط السياسي في مناطق شمال غرب سوريا، وكذلك «مراكز الضغط السورية» التي زاد نشاطها في السنتين الأخيرتين على مستوى نشاطها الملحوظ في دعم قضية الشعب السوري.

فيما يتعلق بالمواقف؛ تؤكد العناوين المرصودة خلال عام 2024 على حالة مراوحة الملف السوري عموماً في مكانه، فباستثناء كارثة الزلزال التي حلت في شمال غرب سوريا، وما تبع ذلك من توظيف عدة دول عربية لهذه الكارثة من أجل التطبيع مع نظام الأسد وتسليمه مقعد سوريا في جامعة الدول العربية، لا توجد أحداث فارقة يمكن أن تحدث اختلافاً في حالة الرتابة التي تصبغ المشهد السوري عموماً.

على مستوى الأحداث التفصيلية، كان من الملاحظ وجود تفاعل واضح من قبل القوى المرصودة في إدانة الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون السوريون، خصوصاً مع تصدر الملف اهتمامات الرأي العام في عدة دول مثل: لبنان وتركيا، وتأثيره على مستقبل الملف السوري، ووجود توجهات لدى بعض الدول الإقليمية للتعامل معه بعيداً عن معايير الأمم المتحدة، سواء على مستوى إيقاف الانتهاكات التي يتعرضون لها، أو على مستوى الالتزام بالشروط والمعايير اللازمة لعودتهم.

والأمر ذاته بالنسبة للملف الحقوقي، حيث حافظت القوى نسبياً على تفاعلها مع هذا الملف كما هو الأمر في عام 2022، خصوصاً أنه أضحى أهم الأدوات التي يمكن أن تسهم في منع تدوير نظام الأسد.

بالنسبة للمواقف المتخالف عليها، يشير الحدث الوحيد الذي حصل حوله تخالف وهو: «استهداف الكلية الحربية بحمص»، إلى أن التخالف غالباً ما يكون تجاه أحداث آنية وفي جزئيات منها، وهو مقتصر على القوى السياسية فحسب.

على مستوى التوافق؛ تشير الأحداث التي تمحور حولها التوافق بنسب عالية، رفض التطبيع العربي مع بشار الأسد ومنحه مقعد سوريا في الجامعة العربية، ودعم الاحتجاجات الشعبية في السويداء التي طالبت بإسقاط الأسد، بأن جميع قوى الثورة والمعارضة المرصودة في المؤشر ما تزال رافضة لبقاء بشار الأسد حتى وإن سعت بعض الدول العربية لتعويمه، وتمسكها في الوقت ذاته بأي حراك شعبي يضعف شرعية نظام الأسد، ويعطي -في الوقت نفسه- مؤشراً على أنه لا حلّ في سوريا إلا من خلال عملية سياسية تؤدي إلى انتقال فعلي للسلطة وفق ما جاء في قرار مجلس الأمن 2254.

عموماً، يمكن البناء على حالة التوافق التي أظهرها المؤشر بين القوى السياسية والهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي والنقابات ومراكز الضغط السورية، من جهة السعي للبناء عليه في التنسيق تجاه المواقف وزيادة التواصل والتشبيك فيما بينها بما يساعد على زيادة الثقة فيما بينها.

الملحقات

الملحق الأول: قائمة القوى المرصودة المضافة في هذا الإصدار من مؤشر التوافق لتحقيقها معاييره:

التصنيف	اسم الجهة المضافة	أسباب إدخالها في مؤشر التوافق
مراكز ضغط سورية	التحالف الأمريكي من أجل سوريا	على اعتبار أن أنشطة هذه القوى تؤثر بشكل مباشر في الملف السوري من جهة، وبغية دعم نشاطها من جهة أخرى، ولتحقيقها معايير المؤشر.
	الاتحاد السوري البريطاني	
	منظمة الطوارئ السورية	
	مواطنون من أجل أمريكا آمنة	
هيئات شعبية ذات نشاط سياسي	الهيئة السياسية في محافظة الرقة	دعم قائمة المنظمات والهيئات الإنسانية المرصودة ضمن مؤشر التوافق الوطني.
منظمات وهيئات إنسانية	الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)	
	اتحاد إيلاف للإغاثة والتنمية	
قوى سياسية	الحركة الوطنية السورية	رصد مجموعة من البيانات الصادرة عنها تجاه أحداث ضمن مؤشر التوافق، إضافة إلى تحقيقها معايير المؤشر.
	الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية	

الملحق الثاني: قائمة القوى المرصودة التي لم تدخل في مؤشر التوافق لعدم تحقيقها معاييره:

اسم الجهة المرصودة غير المضافة	أسباب عدم إدخالها في مؤشر التوافق
التجمع الوطني لتركمان سوريا	توقُّف الصفحة عن النشر منذ نهاية عام 2022، وفي المقابل تم إعادة تفعيل المجلس التركماني.
اتحاد تنسيقيات الثورة السورية حول العالم	توقّف الصفحة عن النشر، وعدم إنشاء بديل عنها على كل المنصات.
سوريون مسيحيون من أجل السلام	توقف المؤسسة بشكل كامل، وتم التأكد من ذلك من أيمن عبد النور.
المجلس العربي في الجزيرة والفرات	لا حسابات لهذه الجهة على جميع المنصات، والحساب الوحيد على فيسبوك متوقف.
جبهة جود	منشور واحد عام 2023، ولا شيء متعلق بالأحداث المرصودة.
الاتحاد السوري العام للجمعيات الخيرية	لا منشورات على صفحاته الرسمية تتعلق بالأحداث المرصودة.

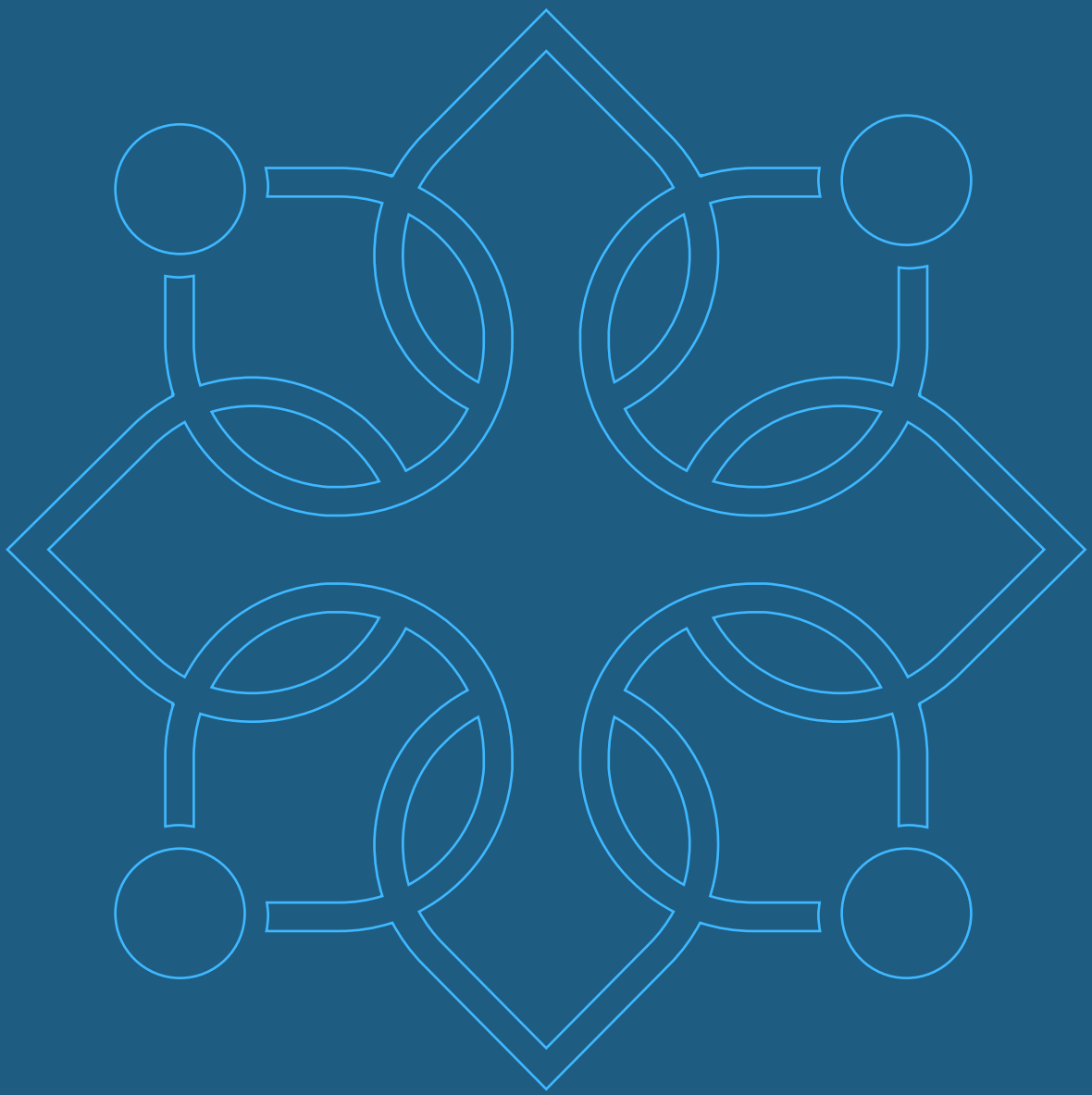

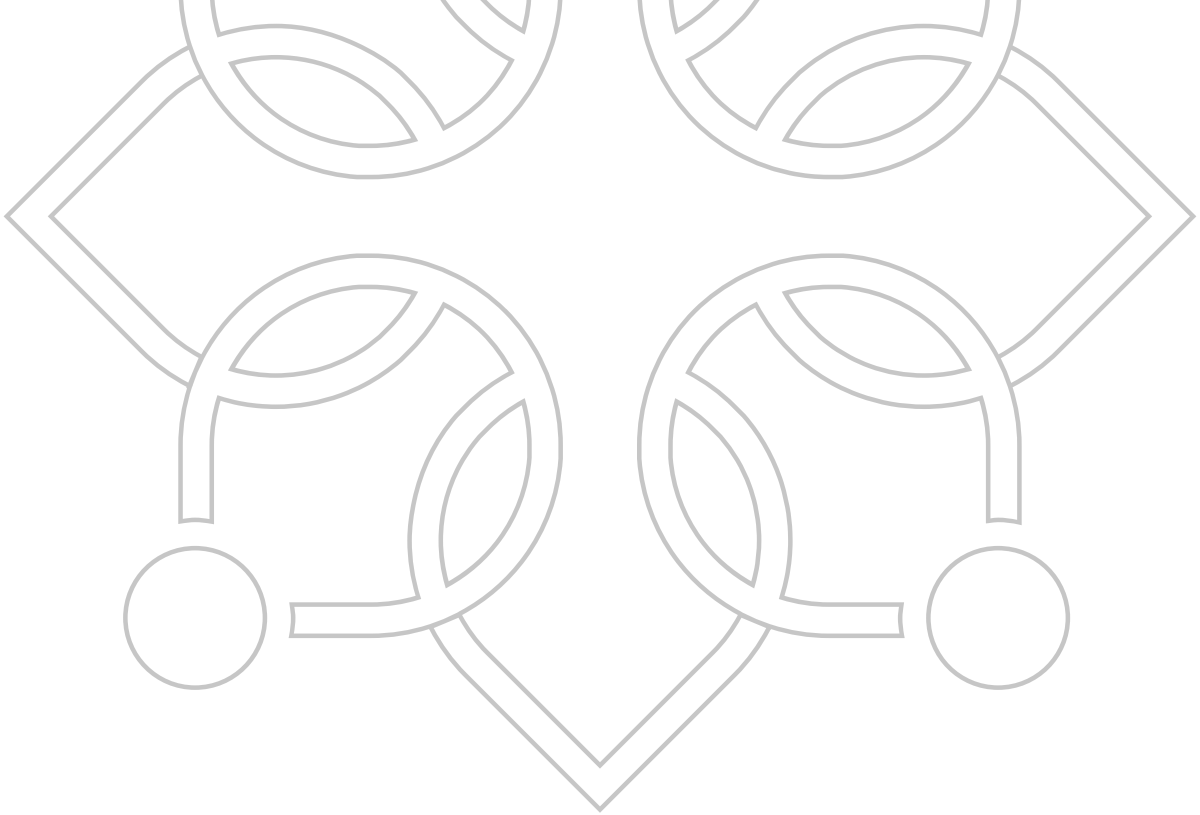

sydialogue
www.sydialogue.org
contact@sydialogue.org

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مؤشر التوافق الوطني